TRANSPARENCY INTERNATIONAL
the global coalition against corruption

استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل

CIVIL SOCIETY UNCAC Coalition

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة المجتمع المدني العالمية التي تتزعم جهود مكافحة الفساد. ومن خلال أكثر من 90 فرعًا حول العالم وأمانتها الدولية في برلين، نقوم بالتوعية بالآثار الضارة للفساد، ونعمل مع الشركاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني على وضع تدابير فعالة وتنفيذها لمواجهة الفساد.

يعمل ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC Coalition) كشبكة عالمية تجمع أكثر من 350 منظمة مجتمع مدني في أكثر من 100 بلد، وتلتزم جميعها بتشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) وتنفيذها ورصدها. ويسعى الائتلاف لحشد نشاط المجتمع المدني من أجل الاتفاقية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

www.transparency.org

www.uncaccoalition.org

بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

تأليف: جيليان دِل وماري تيراكول
بمساهمة من: جوديت كوستا وريبيكا دوبسون
تصميم: سوزان باكس
رسوم: © مالتشيف – فوتوليا (بتعديل من سوزان باكس)
لقد بذلت كل الجهود للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُرجح أن جميع المعلومات صحيحة بدءًا من آذار/مارس 2014. إلا أنَّ منظمة الشفافية الدولية وائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لن يقبلا تحمل مسؤولية تبعات استخدامه في أغراض أو سياقات أخرى.

مطبوع على ورق معاد تدويره بالكامل.

© لنظمة الشفافية الدولية وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2014. جميع الحقوق محفوظة.

استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل

إذا طبقت [اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد] بالكامل

يمكنها أن تحدث أثرا حقيقيا

على جودة ياة

ملايين البشر حول العالم.

كوفي أنان[1]

[1] تقديم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قائمة المحتويات

1 مقدمة **8**

2 شرح الرصد والمناصرة **11**

3 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **16**

3-1 الاتفاقية في إيجاز 17

3-2 هيئات الاتفاقية ومؤسساتها 19

3-3 آلية استعراض الاتفاقية 27

4 رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **32**

4-1 كيفية تقرير ما يتم رصده 34

4-2 كيفية الرصد في خطوات 36

4-3 أساليب البحث وجمع البيانات 42

4-4 عرض نتائج الرصد 44

5 المناصرة من أجل تحسين التدابير الوطنية المناهضة للفساد **45**

5-1 تحديد القضايا والأهداف الرئيسية للمناصرة 47

5-2 تحديد الأطراف الرئيسية في عملية اتخاذ القرار وأصحاب المصلحة الآخرين 48

5-3 تحديد رسائلك الرئيسية 49

5-4 تحديد الفرصة الرئيسية للمناصرة 51

5-5 تحديد أنشطة المناصرة 54

6 المناصرة من أجل تشجيع شفافية عملية استعراض الاتفاقية وشمولها **56**

6-1 المرحلة الأولى: التقييم الذاتي 59

6-2 المرحلة الثانية: استعراض الأقران 61

6-3 المرحلة الثالثة: تقرير الاستعراض القطري والملخص التنفيذي 63

7 المناصرة المشتركة من أجل تحسين المعايير الدولية لمناهضة الفساد **67**

8 الملاحق **71**

الملحق 1: الصكوك الدولية الأخرى لمكافحة الفساد 72

الملحق 2: روابط مفيدة 75

الملحق 3: صياغة تقرير موازٍ لاستعراض الاتفاقية: الإرشادات ونموذج التقرير 76

الملحق 4: صياغة تعليق على تقرير الاستعراض القطري: الإرشادات ونموذج التقرير 101

الملحق 5: نموذج لخطاب موجه إلى مسؤولي الحكومة بطلب نشر تقرير الاستعراض القطري الكامل
..... 106

الملحق 6: إرشادات للتقدم بطلب رسمي بتفعيل حرية تداول المعلومات 108

الملحق 7: المناصرة من أجل التصديق على الاتفاقية..... 111

1

مقدمة

يؤثر الفساد علينا جميعًا – على المستويات المحلية والوطنية والدولية – ويتحدانا لمواجهته. فالحكومات والشركات والمجتمع المدني حول العالم تتكاتف من أجل مواجهة هذا التحدي، إذ يتزايد الفهم بأن الفساد يؤذي قيمنا ويهدد مجتمعاتنا.

فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، وتشويه الأسواق، وتدهور جودة الحياة، ويفسح المجال أمام الجريمة المنظمة والإرهاب وأي تهديدات أخرى تعوق ازدهار الأمن البشري.[2]

وتؤدي الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دورًا بارزًا في جهود مناهضة الفساد.[3] فهي توفر أطرًا تضع معايير لمناهضة الفساد وتتناول القضايا العابرة للحدود. وهي دليل على أن المجتمع الدولي يأخذ مسألة الفساد على محمل الجد ويقر بالحاجة إلى الحلول المشتركة.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد. ولكونها اتفاقًا أُبرم بين 170 بلد،[4] فهي ترسخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني. كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وإرساء الآليات التعاونية.

---

[2] كوفي أنان، تقديم لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004

[3] تشمل الاتفاقيات الأخرى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة فضلاً عن الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الرشوة، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته؛ والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الفساد في إطار القانون الجنائي؛ واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الفساد في إطار القانون المدني؛ واتفاقية الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الفساد المتورط فيه مسؤولو المجتمعات الأوروبية أو مسؤولو الدول الأطراف؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. كما أن هناك بروتوكول مجتمع التنمية الأفريقي الجنوبي المعني بالفساد وبروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لمكافحة الفساد (راجع الملحق 1).

[4] عدد الدول الأطراف بالاتفاقية بدءًا من 9 كانون الثاني/يناير 2014.

الاتفاقية لا تقدم تعريفًا للفساد

على الرغم من أن الاتفاقية تذكر الجرائم الجنائية المتعلقة بالفساد في الفصل الثالث، فهي لا تحتوي على تعريف للفساد. ولهذا الخيار مزاياه، إذ إنه يعني أن نطاق الاتفاقية ليس مقيدًا بما لا داعي له من تفاصيل ترد في التعريف وتتفاوض بشأنها الحكومات في مرحلة ما. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه **سوء استغلال السلطة المخولة لتحقيق مكاسب شخصية.** وهذه نقطة انطلاق ناجعة وتشمل الفساد في أشكاله المتعددة، ولكن هناك تعريفات أخرى يمكنك استخدامها.

وتحتوي الاتفاقية على آلية استعراض التنفيذ– اعتُدمت عام 2009 – من أجل متابعة تنفيذها. وتعتمد هذه الآلية على استعراض الأقران وتصدر عنها تقارير الاستعراض القطرية، التي تتناول التقدم المحرز في التنفيذ وتقدم التوصيات. وتساعد هذه الأنشطة على الحفاظ على زخم تنفيذ الاتفاقية حول العالم.

الاتفاقية وآلية استعراض تنفيذها أداتان قويتان في حوزة المجتمع المدني. فهما بمثابة مرجع للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني يستندون إليه عند مساءلة الحكومات حول التزاماتها بمكافحة الفساد.

وتدعم معايير الاتفاقية الإصلاحات المضادة للفساد، وتقدم وسائل تساعد على إحداث التغيير؛ فهي تتمتع بوزن سياسي – نظرا لطبيعتها الملزمة والتأييد الدولي الذي تحظى به– وهي تظل نافذة مهما تغيرت الحكومات. وتقر الاتفاقية الدور المحوري للمجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد الناجحة، أي مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الواردة في الاتفاقية، والمساهمة في العمليات المستمرة لتقييم أدائها من خلال عملية استعراض الاتفاقية.

وسواء كنت تسعى للحد من الفساد في قطاعي الصحة والتعليم، أو لمعالجة أوجه القصور في نظام العدالة، أو التصدي لمواطن الضعف في مجال المشتريات العامة، أو الحد من انعدام شفافية عمليات الموازنة، فإن الاتفاقية تعمل على توفير دعم مهم لمبادرات مكافحة الفساد والمساءلة:

- فهي **شاملة**، حيث أنها تغطي تقريبًا جميع أوجه الفساد، وتقدم أساسًا للعمل على المستويين الوطني والمحلي.
- وتحتوي على **آلية استعراض التنفيذ**، ما يشجع المجتمع المدني على المشاركة في عملية الاستعراض على المستوى الوطني.
- وتنعقد بموجبها **اجتماعات دولية**، حيث يمكنك عرض نتائجك وتقديم توصياتك من أجل زيادة أثرها.

ويهدف هذا الدليل إلى **دعم منظمات المجتمع المدني في الاستخدام الفعال للاتفاقية.** وهو يرشدك إلى عملياتها ومؤسساتها، ويفسر كيفية وضع نهج فعال للرصد والمناصرة، الأمر الذي سيساعدك على إحداث التغيير وتعزيز أنشطة مناهضة الفساد على المستويين الوطني والدولي.

2

شرح الرصد والمناصرة

الرصد والمناصرة نشاطان يدعمان بعضهما البعض ويساعدان على إحداث التغيير

الرصد هو عملية التأكد المنهجي من تطبيق المعايير أو الوفاء بالالتزامات، فضلاً عن تحديد الثغرات. ويقدم الرصد الفعال دليلاً على المناصرة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

المناصرة هي المشاركة البناءة مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز التغيير والقضاء على الفساد. وهي تنطوي على مجموعة من الأنشطة المصممة للتأثير على السياسات والإجراءات التي يتخذها من هم في السلطة. وفي سياق القيام بالمناصرة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تكون فكرة عن الأوضاع وتجمع المعلومات حول المزيد من مبادرات الرصد.

> إن العمل في إطار ائتلافات المجتمع المدني يمكن أن يؤتي فوائده الجمة إذا جرى تنظيم العمل حسب تقسيم فعال. ويمكن تقسيم عمل الرصد والمناصرة وفقًا لخبرة المنظمات المختلفة. ولمختلف المنظمات أن تستخدم نتائج عملية الرصد لدى اضطلاعها بالمناصرة.

ما المقصود برصد تنفيذ الاتفاقية؟

فور أن يقوم بلد ما بالتصديق على الاتفاقية، يصبح ملزما بمعاييرها. ويتطلب الرصد معاينة أداء الحكومات عن كثب فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الاتفاقية وتطبيقها أو إنفاذها.

وتحتوي الاتفاقية على آليتها الخاصة لاستعراض تنفيذها من أجل رصد تنفيذ البلد لمعاييرها. وتصدر آلية الاستعراض تقارير الاستعراض القطري حول تنفيذ الاتفاقية، والتي تنتج عن عملية استعراض الأقران. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام نتائج التقارير من أجل أنشطة المناصرة الخاصة بها وهيكلة أنشطتها للرصد.

وقد يرصد المجتمع المدني تنفيذ:

- الاتفاقية بأكملها
- بعض فصولها
- مادة واحدة أو أكثر من موادها

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني رصد شفافية عملية الاستعراض وشموليتها.

ويصدر الرصد نتائج وتوصيات من أجل **دعم المناصرة التي تقوم أنت بها**. كما أنه يعزز الحوار، ويبني العلاقات، ويؤدي إلى العمل المشترك مع الحكومات والأطراف المعنية الآخرى.

للحصول على فكرة عن المجالات التي يمكنك رصدها، قم، في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار، بالاطلاع على الإرشادات ونموذج التقارير الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية (راجع الملحق 3).

3

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

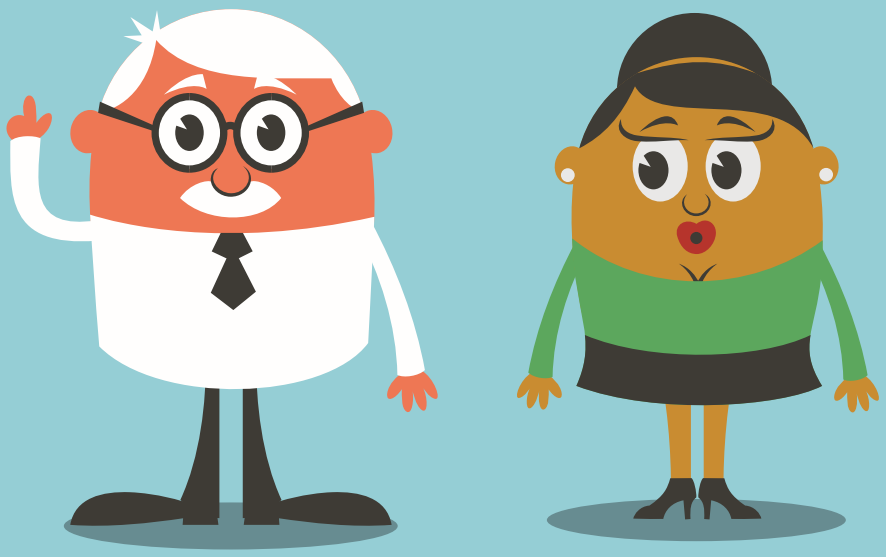

ما هي المناصرة القائمة على الاتفاقية؟

تستفيد المناصرة القائمة على الاتفاقية من معاييرها، و**نتائج رصد** تنفيذ البلدان لها، ومحافل الاتفاقية وعملياتها، من أجل تحقيق تطورات في مجالات محددة لمكافحة الفساد.

ويمكن للمناصرة القائمة على الاتفاقية أن تركز على:

- أداء أفضل للبلدان في مجالات مكافحة الفساد ذات الأولوية من خلال تحسين تنفيذ معايير الاتفاقية في بلدك، سواء عن طريق سد الثغرات التشريعية أو معالجة أسباب إخفاق التطبيق أو الإنفاذ.
- زيادة في مستوى الشفافية والشمولية في العمليات الوطنية أو الدولية المعنية بالاتفاقية.
- التصديق على الاتفاقية – إذا كانت حكومتك من ضمن القلة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية (راجع الملحق 7)

عادة ما تحقق المناصرة أقصى فعاليتها عندما تعمل مع طائفة من الأطراف المعنية وتبني العلاقات من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى. راجع عمل ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمزيد من المعلومات (www.uncaccoalition).

3-1 الاتفاقية بإيجاز

اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في: 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003
دخلت حيز النفاذ في: 14 كانون الأول/ديسمبر 2005
عدد الدول الأطراف: 170 (حتى كانون الثاني/يناير 2014)
الأعضاء المؤهلون للانضمام: جميع البلدان والمنظمات الاقتصادية الإقليمية
الأمانة: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تتكون الاتفاقية من ثمانية فصول وإحدى وسبعين مادة.

الفصل الأول: أحكام عامة، وتليه الفصول الأربعة التالية التي تحوي **الأحكام الجوهرية**.

الفصل الثاني: التدابير الوقائية

تشمل التدابير الواردة في هذا الفصل مدونات قواعد السلوك للمسؤولين العموميين، والشفافية في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية، وخطوات للحيلولة دون تفشي الفساد في القطاع الخاص وغسل الأموال. كما تلزم المادة 13 الدول الأطراف بضمان مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في منع الفساد ومكافحته. وهي تشير إلى الحاجة إلى تدابير تضمن الحصول على المعلومات والمشاركة في البرامج التعليمية.

الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

تشمل الجرائم الواردة في هذا الفصل الرشو، والاختلاس، وإساءة استغلال الوظائف، والإثراء غير المشروع، والإخفاء، وغسل الأموال، والمتاجرة بالنفوذ، وإعاقة سير العدالة. كما ينص هذا الفصل على حماية المبلغين والشهود والضحايا والخبراء.

الفصل الرابع: التعاون الدولي

ينص هذا الفصل على معايير المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات وفي الملاحقة القضائية للجناة.

الفصل الخامس: استرداد الموجودات

يتناول هذا الفصل منع إحالة العائدات المتأتية من الجريمة وكشفها، وتدابير استردادها، مع التركيز على التعاون الدولي في هذا الصدد.

كما يغطي فصلان آخران ما تم الاتفاق عليه من **خطوات لتعزيز أثر الاتفاقية.**

الفصل السادس: المساعدة التقنية وتبادل المعلومات

يدعو هذا الفصل الدول الأطراف إلى استحداث برامج تدريبية أو تحسين البرامج القائمة خاصة لموظفيها المسؤولين عن منع الفساد ومكافحته. كما يجب على الدول الأطراف أن تنظر في منح أقصى نطاق المساعدة الفنية لبعضها البعض، ولا سيما للدول النامية، فضلاً عن الآليات الطوعية لتوفير المساعدة المالية للدول النامية والتي تمر بمراحل انتقالية.

الفصل السابع: آليات التنفيذ

أنشئ بمقتضى هذا الفصل مؤتمر الدول الأطراف من أجل تحسين قدرات الدول الأطراف والتعاون فيما بينها، ومن أجل تشجيع تنفيذ الاتفاقية واستعراضه، فضلاً عن تقديم التوصيات من أجل تحسين تنفيذها.

وتختتم الاتفاقية بالفصل الثامن: أحكام ختامية

تشمل المواضيع الواردة في هذا الفصل أحكام دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وعملية التصديق، وتنقيح نص الاتفاقية.

توفر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) موادًا وإرشادات إضافية حول الاتفاقية على الرابط www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC (راجع تحديدًا الأدوات التقنية والإصدارات).

2-3 هيئات الاتفاقية ومؤسساتها

يشكل مؤتمر الدول الأطراف الجهة الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات بشأن الاتفاقية. وقد أنشأ المؤتمر هيئات فرعية تعمل في إطار ولايته من أجل مساعدته في أداء مهامه. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كأمانة له.

مؤتمر الدول الأطراف

تصبح جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية تلقائيًا جزءًا من مؤتمر الدول الأطراف. أما الدول الأخرى (سواء الموقعة[5] أو غير الموقعة[6])، أو المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية[7]، فيمكنها التقدم بطلب التمتع بصفة مراقب في جلسات مؤتمر الدول الأطراف.

ويجتمع المؤتمر كل عامين ويعتمد قرارات تهدف إلى بناء قدرات الدول الأطراف والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية، فضلاً عن تشجيع تنفيذها واستعراضه. ويعمل المؤتمر وفقًا للقواعد الإجرائية التي اعتمدها.

- **الدول الأطراف** يمكنها أن تشارك مشاركة فعالة وكاملة في جلسات المؤتمر، بما في ذلك اعتماد القرارات، سواء بالإجماع أو بالتصويت. كما يمكن للدول الأطراف أن تشارك في مجموعات العمل واجتماعات الخبراء.
- **المراقبون** يمكنهم أن يحضروا الجلسات العامة للمؤتمر، ويلقوا بيانات، ويقدموا معلومات مكتوبة، ويتلقوا وثائق المؤتمر. ويمكن لفئة واحدة بعينها من المراقبين – الدول الموقعة – أن تحضر أيضًا الجلسات "غير" العامة للمؤتمر (مثل الجلسات غير الرسمية) وأن تأخذ الكلمة خلال المداولات. ولا يمكن للمراقبين أن يشاركوا في اعتماد قرارات المؤتمر.

[5] القواعد الإجرائية، القاعدة 14؛ www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/rules-ofprocedure.html

[6] القواعد الإجرائية، القاعدة 15.

[7] القواعد الإجرائية، القاعدة 16.

ما الذي يمكن أن تفعله منظمات المجتمع المدني في جلسات مؤتمر الدول الأطراف؟

حضور الجلسات:[8] يمكن لمنظمات المجتمع المدني ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تتقدم بطلب للحصول على مركز المراقب، ويفترض أنها تمنح هذه الصفة تلقائيًا ما لم يقرر مؤتمر الدول الأطراف غير ذلك. أما المنظمات التي لا تتمتع بمركز مراقب لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيمكنها أيضًا التقدم بطلب للحصول على مركز المراقب، ولكن الإجراء في هذه الحالة أكثر تعقيدًا نوعًا ما.[9]

التقدم بتقارير مكتوبة: تصبح التقارير – المقيدة بعدد محدود من الكلمات – جزءًا من التوثيق الرسمي للمؤتمر. وتنشر على موقع المؤتمر ويمكن توزيعها على الدول الأطراف من خلال القنوات الرسمية.[10] وفي الجلسات السابقة لمؤتمر الدول الأطراف، قامت منظمات المجتمع المدني بتقديم ملخصات لتقارير الاستعراض الخاصة بها حول امتثال البلدان للاتفاقية، وبيانات تدعو لاتخاذ إجراء معين في المؤتمر.

تقديم بيانات شفهية: خلال الجلسات العامة،[11] تُعطى الكلمة إلى ممثلي المراقبين غير الحكوميين المسجلين بعد انتهاء دور المتحدثين من الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية.

---

[8] القواعد الإجرائية، القاعدة 17.

[9] قائمة منظمات المجتمع المدني غير المسجلة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تتقدم بالطلب توزع على الدول الأطراف التي يمكن بدورها أن تعترض على مشاركة إحداها أو مجموعة منها، وفي حالة الاعتراض، يرجع الأمر إلى المؤتمر لاتخاذ القرار بشأنه.

[10] طول البيان يجب أن يتفق وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 31/1996. وتضع الفقرة 37(د) و(هـ) حدًا للتقارير المكتوبة من قبل منظمات المجتمع المدني ذات الصفة الاستشارية عند 2000 كلمة (صفة استشارية عامة) و 1500 كلمة (صفة استشارية خاصة) لكل وثيقة بما فيها الحواشي.

[11] القواعد الإجرائية، القاعدة 17، الفقرة 3(ب).

تنظيم فعاليات جانبية: وهي اجتماعات أو عروض أو نقاشات عامة بشأن مواضيع متعلقة بالاتفاقية، ولكن خارج برنامج العمل الرسمي للمؤتمر. وخلال المؤتمر الرابع في تشرين الأول/أكتوبر 2011، نظمت منظمات المجتمع المدني نقاشات عامة حول حق الحصول على المعلومة والممارسات الفضلى في استرداد الموجودات ومكافحة غسل الأموال. وخلال المؤتمر الخامس في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، نظمت منظمات المجتمع المدني نقاشًا عامًا حول التقدم المحرز في عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية، وقدمت توصيات من أجل تحسين التنفيذ.

التقاء ممثلي حكوماتها: يمكنها أن تضطلع بمناصرة نتائج المؤتمر، فضلاً عن مناقشة حالة جهود مكافحة الفساد في بلدانها.

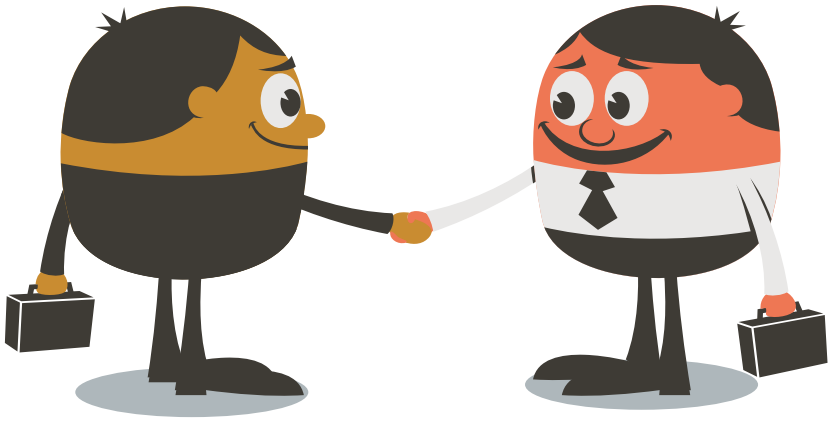

الهيئات الفرعية

أنشأ مؤتمر الدول الأطراف عددًا من "الهيئات الفرعية". وحتى الآن، تعد جميع هذه الهيئات "مجموعات حكومية دولية مفتوحة" مكونة من ممثلين عن كل الدول الأطراف، بدون أعضاء ثابتين. والهدف منها تقديم المشورة للمؤتمر وتزويده بالتوصيات لمساعدته على القيام بمهمته. وتدعو تقاريرها، التي تعتمد صيغة القرارات، الدول إلى اتخاذ إجراءات بعينها أو دعوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى القيام بعمل محدد.

الفريق المعني باستعراض التنفيذ: يجتمع الفريق على الأقل مرة سنويًا، ويقدم تقاريره للمؤتمر. وفعليًا، كان تجتمع مرتين سنويًا منذ إنشائه عام 2009. ويتولى الإشراف على عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية من أجل "تحديد التحديات والممارسات الجيدة، والنظر في متطلبات المساعدة التقنية لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية". ولا يناقش الفريق تقارير الاستعراض القطري أو يعتمدها. وتتلخص مهمته في مناقشة تقارير التنفيذ حسب المواضيع ويعد هذه التقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.[12] وعلى أساس مداولاته، يمكن للفريق أن يقدم توصيات واستنتاجات للمؤتمر للنظر فيها والموافقة عليها.

[12] تقرير التنفيذ الموضوعي هو تجميع، مرتب حسب الموضوع، لأكثر المعلومات شيوعًا وعلاقةً بقصص النجاح، والممارسات الجيدة، والتحديات، والملاحظات، واحتياجات المساعدة الفنية الواردة في تقارير استعراض البلدان. ويعد هذا التقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ما الذي يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني في اجتماعات الفريق المعني باستعراض التنفيذ؟

جلسات إحاطة يقدمها الفريق المعني باستعراض التنفيذ لمنظمات المجتمع المدني

على الرغم من أنه يُسمح للدول والمنظمات الحكومية الدولية الموقعة بحضور اجتماعات الفريق المعني باستعراض التنفيذ كمراقبين، فقد تم استبعاد منظمات المجتمع المدني حتى الآن. وقد جرى استبعادهم جراء اعتراضات من قلة من الدول الأطراف، ولكن على عكس ما ينص عليه النظام الداخلي.

وقد أدت مجادلات الحكومات حول قبول منظمات المجتمع المدني كمراقبين إلى تسوية مؤقتة خلال الدورة الرابعة للمؤتمر في مراكش عام 2011. فقد اتفقت الحكومات على إجراء "جلسات إحاطة" لمنظمات المجتمع المدني "على هامش" اجتماعات الفريق بشأن نتائج عملية الاستعراض، بما في ذلك ما تحدد من احتياجات للمساعدة التقنية. ولا يُسمح بالحضور أو الإدلاء ببيانات شفهية إلا لمنظمات المجتمع المدني الحاصلة على مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تلك التي سُمح لها بالمشاركة كمراقب في المؤتمر قبل جلسات الإحاطة. وتعد هذه الجلسات بديلا غير كافٍ عن صفة المراقب حتى أنها أصبحت موضوعًا للمناصرة تعمل عليه منظمات المجتمع المدني.[13]

فرق العمل واجتماعات الخبراء: هناك حتى الآن فريقا عمل في إطار الاتفاقية، يختص إحداهما بالتدابير الوقائية والآخر باسترداد الموجودات. كما أن هناك اجتماعات للخبراء حول التعاون الدولي. وحاليًا، منظمات المجتمع المدني مستبعدة من حضور جلسات مجموعات العمل كمراقب – على عكس ما ينص عليه النظام الداخلي – وتقوم بالمناصرة من أجل الحصول على صفة مراقب.

[13] راجع على سبيل المثال الوثائق الصادرة عن ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي شبكة من منظمات المجتمع المدني التي تشجع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها ورصدها.

لماذا يتعين السماح لمنظمات المجتمع المدني بحضور اجتماعات الهيئات الفرعية للاتفاقية؟

إن الشفافية ومشاركة المجتمع المدني ضروريان من أجل جهود مكافحة الفساد. وتقر الاتفاقية ذلك في الكثير من موادها. فمنظمات المجتمع المدني تقدم خبرة ومشورة قيمة للمبادرات الحكومية، كما أن دعم الجمهور الأشمل لازم من أجل تنفيذها على نحو فعال.

ولكن منذ عام 2010، تم استبعاد منظمات المجتمع المدني من المشاركة كمراقب في اجتماعات الهيئات الفرعية للاتفاقية، مما يعد خرقًا لقواعد النظام الداخلي السارية والواضحة للغاية:

وفقًا **للمادة 2 من النظام الداخلي**، يجب تطبيق النظام الداخلي لمؤتمر الدول الأطراف، *مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال*،[14] على الهيئات الفرعية المنشأة بموجب المادة 63 من الاتفاقية. و تشمل هذه الهيئات فريق العمل المعني باستعراض التنفيذ، وفريق العمل المعني بمنع الفساد، وفريق العمل المعنيى باسترداد الموجودات.

وعليه، تنطبق القواعد التالية على الفريق المعني باستعراض التنفيذ وفريقي العمل مع إجراء التغييرات اللازمة:

المادة 17 من النظام الداخلي تنص على أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تشارك كمراقب في الجلسات العامة للمؤتمر.

المادة 40 من النظام الداخلي تنص على أن الجلسات العامة للمؤتمر يجب أن تكون علنية ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك.

قلة من الدول الأطراف التي تود أن تستبعد منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بصفة مراقب ترى أن المادة 17 من النظام الداخلي لا تسري على الهيئات الفرعية نظرًا للإشارة إلى "الجلسات العامة". ولكن هذا التفسير خاطئ، حيث أنه لا يقدم معنى لعبارة "*مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال*". وهو يتجاهل كون الهيئات الفرعية تتخذ القرارات خلال الجلسات العامة، ووجوب علنية جلساتها، بموجب **المادة 40 من النظام الداخلي**. كما أنها تتعارض وممارسة الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك، حيث تعقد جلسات فرق

[14] حسب الأصل اللاتيني للعبارة، يقصد بها تغيير [فقط] تلك الأشياء التي تبرز الحاجة إلى تغييرها.

العمل بشكل علني ومفتوح للمراقبين من منظمات المجتمع المدني ما لم يقرر فريق العمل خلاف ذلك.

والأهم على الإطلاق، لا يتماشى استبعاد منظمات المجتمع المدني مع مُثل الشفافية والتعاون بين الأطراف المعنية المتعددة كما يرد في الاتفاقية.

إن استبعاد منظمات المجتمع المدني يضر بسمعة الأمم المتحدة والاتفاقية ومصداقيتهما، ويجب مواجهته على جناح السرعة.[15]

[15] جيليان ديل، 'اتبعوا قواعد المنظمات غير الحكومية الحاصلة على صفة مراقب في الهيئات الفرعية لمؤتمر الدول الأطراف"، مدونة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، Gillian Dell, 'Follow the Rules on NGO Observer Status in COSP Subsidiary Bodies', blog, 15 November 2013, http://uncaccoalition.org/learn-observer-status-in-cosp-subsidiary-bodies-more/blog/297-follow-the-rules-onngo.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كأمانة لمؤتمر الدول الأطراف ويقدم المساعدات له ولهيئاته الفرعية. كما أنه يقدم المساعدة الفنية للدول لدعم تنفيذها للاتفاقية. ويعين رئيس المكتب الفني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يقدم خدمات الأمانة للمؤتمر أمينًا للمؤتمر.

لمزيد من التفاصيل حول المؤسسات ووظائفها، راجع موقعي ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأمانة الاتفاقية: www.uncaccoalition.org/cosp، وwww.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/CAC-COSP.html

3-3 آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية

أنشئت آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية باعتماد الإطار المرجعي[16] الخاص بها في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف المنعقد بالدوحة في 2009.

وتحتوي الآلية على الإجراءات والعمليات من أجل القيام باستعراض الأقران لتنفيذ البلدان للاتفاقية، وتتضمن هيئة إشراف تدعى فريق استعراض التنفيذ (انظر أعلاه).

قامت منظمة الشفافية الدولية بإصدار شرائط فيديو تدريبية لمنظمات المجتمع المدني حول عملية استعراض الاتفاقية. راجع www.uncaccoalition.org/uncac-review/uncacreview-mechanism.

كيف تعمل آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية؟

تتكون عملية الاستعراض من دورتين مدة كل منهما خمس سنوات:

- الدورة الأولى (2010-2015) تغطي الفصل الثالث بشأن التجريم وإنفاذ القانون، والفصل الرابع بشأن التعاون الدولي.
- الدورة الثانية (2015-2020) تغطي الفصل الثاني حول التدابير الوقائية والفصل الخامس حول استرداد الموجودات.

ويخضع ما يقرب من ربع الدول الأطراف لاستعراض في كل سنة من السنوات الأربعة الأولى، مع جعل السنة الخامسة مخصصة لأي تأخر غير محسوب، أو للبلدان المنضمة خلال الدورة الاستعراضية. ويفترض أن تستغرق عملية استعراض تنفيذ كل بلد ستة أشهر تقريبًا، إلا إن التأخر لفترات طويلة أصبح شائعًا في الدورة الاستعراضية الأولى.

[16] الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ،
www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/ReviewMechanism-BasicDocuments/Mechanism_for_the_Review_of_Implementation_-_Basic_Documents_-_E.pdf.

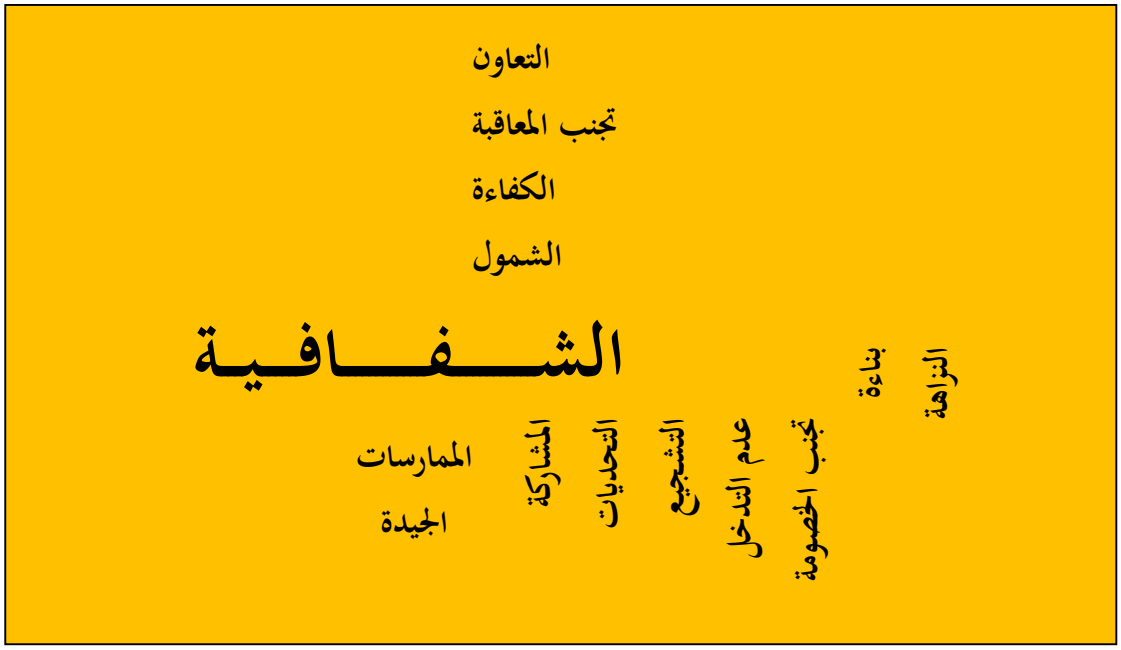

المبادئ الرئيسية لآلية الاستعراض[17]

- الشفافية، والكفاءة، وعدم التدخل، والشمول، والنزاهة
- توفير الفرص لتقاسم الممارسات الجيدة ومواجهة التحديات
- عدم إصدار أي تصنيفات من أي شكل
- تجنب موقف الخصومة والمعاقبة
- تحديد الصعوبات التي تواجهها الدول الأطراف لدى تنفيذها الاتفاقية
- تحديد الممارسات الجيدة المتبناة في جهود الدول الأطراف لتنفيذ الاتفاقية
- اتباع الأصول الفنية وتشجع التعاون البناء
- تكملة آليات الاستعراض الدولية والإقليمية القائمة.

[17] نفس المرجع السابق

مراحل عملية الاستعراض حسب الاتفاقية

تتكون عملية الاستعراض من أربع مراحل منفصلة:

المرحلة الأولى: التقييم الذاتي

يخطر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلاً من الدول الأطراف الخاضعة للاستعراض بانطلاق عملية استعراض تنفيذها للاتفاقية، ويتعين على الدولة الخاضعة للاستعراض تعيين **جهة اتصال** لتنسيق مشاركتها البلد في الاستعراض وإعلام المكتب بها. وقد تكون جهة الاتصال فردًا، أو هيئة أو دائرة وزارية قائمة، أو مجموعة وزارية منشأة خصيصًا لهذه المهمة. ثم تقوم الدولة الطرف بملء قائمة مرجعية موحدة للتقييم الذاتي باستخدام برنامج خاص.[18]

المرحلة الثانية: استعراض الأقران

يقوم باستعراض كل دولة طرف دولتان أخريان من الدول الأطراف (على أن يكون أحدهما بلدًا من نفس الإقليم الجغرافي للبلد الخاضع للاستعراض)، ويتقرران بإجراء قرعة ويتوليان مهمة توفير الخبراء لتشكيل **فريق الخبراء المعني بالاستعراض**. ويعمل هذا الفريق معًا لاستعراض الإجابات على قائمة التقييم الذاتي للبلد الخاضع للاستعراض.

ويتلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القوائم المكتملة ويرسلها إلى خبراء فريق الاستعراض. وبدعم منه، يعد الخبراء **استعراضا مكتبيا** تحلل هذه الإجابات. وقد يحتوي الاستعراض المكتبي على طلبات لمزيد من المعلومات. ثم يرسل المكتب الاستعراض المكتبي إلى البلد الخاضع للاستعراض للتعليق عليها.

ويعقد **حوار مباشر** بين فريق الاستعراض والبلد الخاضع للاستعراض من خلال المحادثات الهاتفية الجماعية، وفي حالة موافقة البلد الخاضع للاستعراض، من خلال زيارة للبلد (أو بمقر المكتب في فيينا).

[18] راجع القائمة الشاملة للتقييم الذاتي بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/selfassessment.html

المرحلة الثالثة: تقرير الاستعراض القطري والملخص التنفيذي

يعد خبراء فريق الاستعراض مسودة **تقرير استعراض قطري**، بدعم من المكتب. وترسل المسودة إلى الدولة العضو الخاضعة للاستعراض للموافقة عليه. وفي حالة الاختلاف، يشترك الخبراء المعنيون في حوار للتوصل إلى تقرير توافقي ونهائي. وتتراوح التقارير النهائية في طولها ما بين 80 و300 صفحة.

ولا ينشر التقرير النهائي على موقع المكتب ما لم يوافق البلد الخاضع للاستعراض. ويلاحظ أن عدد البلدان الموافقة على النشر في ازدياد.

ويعد خبراء فريق الاستعراض **ملخصًا تنفيذيًا** للتقرير، يتراوح في طوله بين 7 و12 صفحة، بمساعدة من المكتب. وفور الانتهاء منه، ينشر الملخص التنفيذي تلقائيًا على موقع المكتب.

ما الذي تحتويه التقارير القطرية حول تنفيذ الاتفاقية؟

تغطي دورة الاستعراض الأولى (2010-2015) قضايا التجريم وإنفاذ القانون (الفصل الثالث) والتعاون الدولي (الفصل الرابع)، في حين تغطي دورة الاستعراض الثانية (2020-2025) التدابير الوقائية (الفصل الثاني) واسترداد الموجودات (الفصل الخامس). ومن ثم، تحتوي تقارير كل دورة، وما يتبعها من ملخصات تنفيذية، معلومات تخص هذه المجالات فقط.

ويظهر الملخص التنفيذي لكل بلد ما يلي:

1. ملاحظات حول تنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض (النتائج)
2. أمثلة عن النجاحات والممارسات الجيدة (النتائج الإضافية)
3. تحديات التنفيذ، حيثما أمكن (توصيات للتحسين)
4. احتياجات المساعدة الفنية لتحسين تنفيذ الاتفاقية.[19]

[19] راجع
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/ReviewMechanism-BasicDocuments/Mechanism_for_the_Review_of_Implementation_-_Basic_Documents_-_A.pdf .

أما التقرير الكامل فيحتوي مواد الملخص التنفيذي، فضلاً عن الآتي:

1. وصف تفصيلي لأحكام التشريع الوطني ومدى اتساقهامع الاتفاقية. وكثيرًا ما تكمل ذلك ملاحظات حول تطبيقها العملي وتفسيرات المحاكم بشأنها
2. ملخص لقضايا المحاكم يبين تنفيذ مواد بعينها من الاتفاقية
3. إحصاءات عن جرائم فساد معينة، وعن أشكال التعاون الدولي.

المرحلة الرابعة: المتابعة

لا توجد حاليًا عملية متابعة للتحقق مما إذا كانت البلدان الخاضعة للاستعراض قد أدخلت إصلاحات تتماشى مع توصيات الاستعراض، على الرغم من أن هذه المتابعة مرتقبة في الإطار المرجعي لآلية الاستعراض. غير أن البلد الخاضع للاستعراض يجوز له أن يتقدم بطلبات للمساعدة الفنية.

4

رصد تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ينطوي رصد تنفيذ الاتفاقية في أي بلد على تقييم الممارسات الجيدة وثغرات التنفيذ، ما يعني توثيق وتقييم التشريع وأي تدابير أخرى تتخذها الدول الأطراف في ضوء المعايير المرسخة بموجب الاتفاقية. ومن شأن ذلك أن يعمل كأساس للتوصيات المحددة من أجل التحسين وللمناصرة القائمة على الاتفاقية من أجل تحقيق هذا التحسين.

تذكر أن نتائج عملية الرصد ستعمل كدليل من أجل المناصرة التي ستقوم بها، فقوة الأدلة يمكنها أن تقود إلى قوة المناصرة والتغيير.

4-1 كيف تقرر ما عليك رصده

ما ستقرر رصده يعتمد على عدد من الاعتبارات السياقية والتنظيمية. ومن الممكن التركيز على قضية واحدة، أو بعض القضايا القليلة ذات الأولوية، أو فصل بعينه، أو الاتفاقية بأكملها.

الاعتبارات السياقية

إذا كان بلدك خاضعا للاستعراض بموجب آلية الاستعراض حسب الاتفاقية، فقد تختار رصد التنفيذ جنبًا إلى جنب مع عملية الاستعراض لإصدار **تقرير استعراض قطري موازٍ** سيعمل إما على تأييد الاستعراض الرسمي أو على إبراز القضايا المختلفة وتحديات الفساد. وقد تكون هذه المقاربة تعاونية – بحيث تكمل الاستعراض الرسمي بل وتوفر لها البيانات – أو قد تكون أكثر استقلالية. وفي أفضل الحالات، تسمح لك عملية إعداد التقرير بتطوير علاقات بناءة مع جهة التنسيق التي عينتها حكومتك وبتيسير جهود المناصرة المستقبلية مع متخذي القرار.

وإن كان بلدك قد خضع بالفعل للاستعراض، لعلك تختار رصد **الإنجازات منذ إجراء الاستعراض**. وتستند هذه المقاربة على استخدام الاستعراض الرسمي وتوصياته كأساس لرصد استجابة حكومتك لنتائج آلية الاستعراض.

وأخيرًا، إذا كان لبلدك مشاكل بعينها متعلقة بالفساد لم تتناولها دورة الاستعراض الحالية، ربما تفضل التركيز على **قضايا مختلفة من آلية الاستعراض حسب الاتفاقية**. على سبيل المثال، في حين أن بلدك قد يكون خاضعًا للاستعراض في الدورة الأولى بشأن التجريم والتعاون الدولي، فقد تعتبر تناول استرداد الموجودات ذا أولوية أعلى حسب سياق بلدك.

وإن لم يكن بلدك قد صدق بعد على الاتفاقية، فلا زال بإمكانك اختيار إجراء عملية الرصد؛ فمن شأنها أن تجعلك مستعدًا لمساعدة بلدك على إدخال الإصلاحات اللازمة لتلتزم بالاتفاقية وتصبح حليفًا قيمًا (راجع الملحق 7).

الاعتبارات التنظيمية

فكر ما هو نوع الرصد **المناسب** لعمل منظمتك في المستقبل. وعليك التفكير في كيفية تطوير الأولويات الاستراتيجية لمنظمتك عن طريق الرصد. فالرصد يجب إما أن يسهم في المشاريع الحالية وفي المناصرة، أو أن يشكل أساسًا للمشاريع الجديدة.

وقم بتقدير **الوقت والموارد** التي ستحتاجها للرصد. فقد تستعين بمشورة أحد من منظمة أخرى بحكم خبرته في رصد اتفاقيات الأمم المتحدة. وفكر في كل من خطوات عملية الرصد، وعدد الناس المطلوبين لإنجاز المهمة، ومستوى الخبرة الذي سيتعين وجوده، وما إذا كان بإمكانك طلب المساعدة من منظمات أخرى. وكل هذا من شأنه أن يساعدك في تحديد التوقعات، وتخطيط ميزانية الرصد، والتنسيق مع الآخرين.

فكر فيما إذا كانت هناك منظمات أخرى يمكنك التعاون معها لجمع المعلومات، فمنظمات المجتمع المدني يمكنها أن تكمل بعضها البعض في جمع المعلومات. ومن شأن العمل على تحديث البيانات والمعلومات الحالية، واستخدام الاستبيانات المصممة من قبل الآخرين وتحسينها، ومشاركة الخبرات والمصاعب أن تحسن جودة الرصد. كما أن البناء على خبرات الآخرين ومشاركة العمل يقلل من حجم التكاليف ويوسع من قاعدة الدعم لنتائج الرصد عندما يصل إلى مرحلة المناصرة.

توفر المعلومات

كثيرًا ما تواجَه فعالية الرصد بعقبة كبيرة متمثلة في عدم توفر المعلومات. فقد لا تسجل البيانات حول تطبيق الأحكام وإنفاذها، أو قد لا تجمع أصلا. وحتى في البلدان ذات النظم الراسخة لحرية المعلومات، قد يصعب الحصول على معلومات تخص النظام الحاكم. وقد واجهت العديد من منظمات المجتمع المدني صعوبات في الحصول على إحصاءات الإنفاذ والسوابق القضائية.

> إذا كانت المعلومات شحيحة والحصول على معلومات عمليات الاستعراض الرسمية محدودًا، فقد يكون ذلك نتيجة مهمة لعملية الرصد التي قمت بها. ويمكن استخدامها كأساس للمناصرة بشأن زيادة تدابير الشفافية.

2-4 كيفية الرصد في خطوات

أيًا كان ما ستقرر رصده، فالهدف هو تقييم مدى تنفيذ معايير الاتفاقية في بلدك. ويتعين على أساليب البحث وجمع البيانات أن تتضمن نطاقًا من الأساليب الأخرى المختلفة، وعلى رأسها **الاستعراض المكتبي** للتشريعات القائمة وللتدابير المطبقة والمنفذة للقوانين، فضلاً عن **مقابلات محورية مع أصحاب المعلومات**، حيث تكتسب المعلومات بشأن القضايا والتحقيقات قيمة كبيرة فيما يتعلق بمناقشات الإنفاذ.

يمكنك إخطار الحكومة بنيتك إجراء تقييم لأداء البلد في تنفيذ أحكام الاتفاقية. وبين اهتمامك بالحصول على رأي الحكومة بشأن مسودة التقييم الذي أجريته.

الأحكام الإلزامية وغير الإلزامية

يعد فهم الفرق بين الأحكام الإلزامية وغير الإلزامية ضروريًا عند رصد تنفيذ الاتفاقية.

الأحكام الإلزامية هي تلك التي يتعين على الدولة الطرف في الاتفاقية تنفيذها. وعادة تكون بالصيغة التالية: "تعتمد" كل دولة طرف.

الأحكام غير الإلزامية هي تلك التي لا يتوجب على الدول الأطراف تنفيذها، على الرغم من التوصية بها. والصيغة التقليدية لمثل هذه الأحكام عادة ما تكون "تسعى كل دولة طرف إلى..."[20]، أو "تنظر كل دولة طرف في اعتماد..."

وتنص **التدابير الاختيارية** عادة على أنه "يجوز لكل دولة طرف أن تنظر في اعتماد...". وللدول الأطراف الحق الكامل لتقدير تنفيذ الحكم من عدمه.[21]

ويلاحظ أن العديد من الأحكام تحتوي على فقرات إلزامية وغير إلزامية معًا (راجع المادة 37 على سبيل المثال).

[20] أمثلة للتدابير الوقائية (الفصل الثاني): السياسات الوقائية ضد الفساد (الفقرتان 2 و3، المادة 5)، القطاع العام (الفقرتان 1 و4، المادة 7)، أحكام بشأن إقرارات الذمة المالية (الفقرة 4، المادة 8)؛ أمثلة في التعاون الدولي (الفصل الرابع)، تعجيل تسليم المجرمين (الفقرة 9، المادة 44).

[21] أمثلة في التعاون الدولي (الفصل الرابع): نقل الأشخاص المحكوم عليهم (المادة 45)، التعاون الدولي في غياب ازدواجية التجريم (الفقرة 9(ب)، المادة 46).

يوصى باتباع الخطوات التالية للقيام بعملية الرصد:

الخطوة الأولى: فهم مواد الاتفاقية فهمًا معمقًا

الكثير من أحكام الاتفاقية تمت صياغته بمصطلحات عامة، وعلى منظمات المجتمع المدني – شأنها شأن الحكومات – أن تفكر فيما تعنيه هذه المتطلبات على أرض الواقع. فالأدلة التشريعية[22] والفنية[23] للاتفاقية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأعمال التحضيرية لمفاوضات وضع الاتفاقية[24] تعد أدوات قيمة لمساعدتك على فهم أحكامها لاحقًا. كما يوصى بالتشاور مع الخبراء.

[22] راجع الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/LegislativeGuide/UNCAC_Legislative_Guide_A.pdf

[23] راجع الدليل التقني لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/TechnicalGuide/11-87381_Ebook.pdf

[24] راجع الأعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Travaux/Travaux_Preparatoires_-_UNCAC_A.pdf

الخطوة الثانية: تحديد شكل الرصد الذي ستتبعه

يعني ذلك اتخاذ القرار بشأن الأسئلة أو المؤشرات التي ستستخدمها لرصد أداء بلدك. قد تقرر إعداد تقريرك الخاص، أو التعليق على تقرير الاستعراض القطري الرسمي بعد صدوره. وفي كلا الحالتين، عليك أن تقرر مسبقًا ما هو شكل الرصد الذي ستتبعه في ضوء أهداف المناصرة الخاصة بك.

وإذا كنت تعد تقرير الاستعراض القطري الموازي الخاص بك، فقد تود استخدام أسئلة مختارة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي التي تستخدمها الحكومات[25]، أو تفضل وضع استبيانك الخاص. وإذا كنت تعمل على التجريم والإنفاذ، لعلك ترغب في استخدام الإرشادات ونماذج التقارير الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية (راجع الملحق 3).

وقد وضعت منظمة الشفافية الدولية أيضًا إرشادات ونموذجًا للتعليق على التقارير الرسمية لاستعراض الاتفاقية (راجع الملحق 4).

[25] راجع قائمة التقييم الذاتي المرجعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/SA-Checklist/User_Guide_-_ARA.pdf

الخطوة الثالثة:إجراء بحث عن إدراج الاتفاقية بالكامل في التشريعات الوطنية لبلدك

تحتوي المكتبة القانونية للأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (TRACK)، والتي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على قوانين وفقه ومعلومات بشأن الجهات المعنية بمكافحة الفساد في أكثر من 175 بلد في صورة مفهرسة وقابلة للبحث فيها حسب البلد وحسب مادة الاتفاقية.[26] ومن شأن ذلك أن يساعدك على الإسراع ببحثك وتحليلك.

كما يجب عليك الاطلاع على التقارير الصادرة عن آليات رصد صكوك مكافحة الفساد الدولية الأخرى، مثل اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،[27] أو اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد،[28] أو الاتفاقيات والصكوك التي ترصدها مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا.[29] كما يمكن للبيانات الصادرة عن ممثلي الحكومات في محافل مكافحة الفساد أو في الصحافة أن تضيف معلومات وأن تصبح جزءاً من أنشطة المناصرة لاحقًا.

---

[26] راجع مكتبة TRACK، www.track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx

[27] راجع التقارير القطرية بشأن تنفيذ اتفاقية مكافحة الرشوة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، www.oecd.org/daf/anti-bribery/countryreportsontheimplementationoftheoecdanti-briberyconvention.htm

[28] راجع تقارير آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، www.oas.org/juridico/english/mesicic_reports.htm

[29] راجع تقييمات مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، www.coe.int/t/dghl/monitoring/greco/evaluations/index_en.asp

الخطوة الرابعة: إجراء بحث عن تطبيق أو إنفاذ الأحكام المنفذة للاتفاقية

سواء كنت تقوم برصد الأحكام أو المنع، أو بالتجريم أو استرداد الموجودات، من المهم أن تفحص ليس فقط الإطار التشريعي، بل أيضًا الترتيبات المؤسسية والسياسات والممارسات. هل يتم تنفيذ تدابير وقائية بعينها؟ هل نجحت حالات بعينها للتعاون الدولي أو لاسترداد الموجودات؟ بالنسبة للفصل الثالث – التجريم والإنفاذ – هناك نطاق من القضايا يجب النظر فيها إلى جانب الإطار القانوني. هل تتمتع سلطات إنفاذ القانون بالاستقلالية والموارد والخبرات اللازمة؟ هل جرت أي تحقيقات في قضايا الفساد، وتمت ملاحقة مرتكبي الفساد قضائيًا وإدانتهم؟ ما العقوبات التي تم فرضها؟ اجرِ بحثًا شاملاً على الإنترنت عن أي معلومات متاحة حول القضايا أو التحقيقات،[30] بما فيها الأخبار أو أي منشورات ذائعة[31] وبيانات إحصائية من الحكومة. وإن لم تكن هذه المعلومات متاحة على الإنترنت، قد يستغرق الأمر بعض الوقت للحصول عليها.

يجب تكرار عمليات الرصد كل بضعة سنوات لبناء البيانات ومتابعة التطورات. وفي ظل تعرض دورة استعراض الاتفاقية الممتدة إلى خمس سنوات إلى بعض التأخر، ربما ترغب في تخطيط دورات الرصد الخاصة بك مستقلاً عنها.

30 تحتوي التقارير القطرية السنوية لممارسات حقوق الإنسان الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية على قسم معني بـ"الفساد الرسمي وشفافية الحكومة"، وعلى معلومات بشأن القضايا والتحقيقات، www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm.

31 لكل قضية أو تحقيق مذكور، يجب ذكر المرجع في حاشية، ويفضل أن يحتوي على رابط موقع. وعليك الإشارة إلى المصدر إذا كنت تستخدم البيانات المتلقاة.

4-3 أساليب البحث وجمع البيانات

الاستبيانات: المسؤولون الحكوميون والخبراء

تعتبر الاستبيانات وسيلة فعالة للحصول على المعلومات الأساسية من المسؤولين العموميين، أو الخبراء في هيئات مكافحة الفساد والهيئات الإشرافية، أو الأكاديميين والخبراء القانونيين المستقلين.[32]

وتتخذ الاستبيانات الجيدة هيكلاً واضحًا، وتحتوي على قلة من الأسئلة الرئيسية التي يمكن تفصيلها إلى اثنين أو ثلاثة أسئلة فرعية. وعليك وضع بعض الأسئلة المفتوحة التي تترك المساحة للمستجوَبين للاستفاضة في أفكارهم. ومن الأفكار الجيدة اختبار الاستبيان قبل إرساله لضمان حصولك على المعلومات الصحيحة بدون أن يكون هناك التباس. ومن شأن الاشتراك مع مؤسسة بحثية أن يساعدك على تحقيق النتائج الهادفة، كما أن إضافة أسئلة بشأن الاتفاقية إلى الاستقصاءات الأخرى ذات الصلة يعد خيارًا مطروحًا.

المقابلات: المسؤولون الحكوميون والخبراء

تعتبر المقابلات – سواء الهاتفية أو الشخصية – بديلاً للاستقصاءات المكتوبة. ويمكنك إجراء مقابلة مع المسؤولين الحكوميين أو الخبراء العاملين في القضايا ذات الصلة؛ على سبيل المثال، محامو الدفاع العاملين على مسائل التجريم، أو جمعيات الضحايا بشأن حماية الضحايا، أو مسؤولو الامتثال بشأن قضايا تتعلق بالقطاع الخاص.

وقد تكون المقابلات شبه مهيكلة أو ذات نهايات مفتوحة، أو قد تتخذ هيكلاً أكثر تشددًا بأسئلة ذات نهايات مغلقة.

وعندما تجري مقابلة مع مسؤولين حكوميين، خصص بعض الوقت في البداية لتهيئة اللقاء، كما ينصح بإرسال أسئلتك لهم قبل المقابلة وشرح كيفية استخدام الإجابات بعدها. وعليك في بداية المقابلة مناقشة كيفية الإشارة إلى المعلومات التي سيعطيها لك من تجري معه المقابلة في التقرير النهائي.

---

[32] لمزيد من المعلومات حول أدوات الاستقصاء عبر الإنترنت المصممة لمنظمات المجتمع المدني، راجع إريك ليلاند، 'القليل من الأدوات الجيدة للاستقصاء عبر الإنترنت'، فبراير 2011، Eric Leland, 'A Few Good Online Survey Tools', February 2011, www.idealware.org/articles/fgt_online_surveys.php

إرشادات للبحث

لكي تزيد من فعالية الرصد وجودته، ينصح باتباع الإرشادات التالية:

- مشاركة المسودات مع المسؤولين الحكوميين والخبراء الآخرين، إذ أن هذا يساعد على تفادي الأخطاء وعلى بناء علاقات بناءة من أجل المناصرة في المستقبل.
- طلب المساعدة الطوعية من الخريجين الجدد، أو الأكاديميين، أو المحامين.
- نشر الخبر وإعلام الناس بقيامك بعملية الرصد، فمن شأن السلطات الحكومية، والأكاديميين، والمؤسسات البحثية، ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والصحفيين، والأفراد أن يساهموا بمعلومات وآراء قيمة.
- مشاركة الجهود عن طريق بناء العلاقات مع المنظمات الأخرى، ودمج الخبرات من مختلف المجالات، من أجل إصدار التقارير التي تدعمها منظمات عدة.

تذكر أن الأشخاص الذين ستتواصل معهم وتبني علاقات معهم خلال مرحلة الرصد قد يكونوا حلفاء مفيدين لك في أنشطة المناصرة.

4-4 عرض نتائج الرصد

يمكن **لنتائج الرصد الذي قمت به** أن تشكل أساسًا **لمناصرة فعالة**؛ فتقرير الرصد الصادر عن المجتمع المدني يعتبر أداة مناصرة ذات أهمية.

ويجب أن يوفر تقرير الرصد تقييمًا مبنيًا على الأدلة لتنفيذ الاتفاقية في المجالات الخاضعة للرصد، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استنتاجات مبررة وتوصيات للتغيير.

ويجب أن تكون جميع البيانات واضحة ومختصرة وسهلة الفهم، بما فيها الرسوم البيانية والجداول كلما أمكن. كما يجب عليك استخدام المراجع الشاملة، ويجب ذكر المصادر سواء في النص أو في الحواشي. أما العبارات التي تحتوي على ادعاءات بسوء سلوك أي فرد أو منظمة فيجب أن تدعمها مراجع لمصادر موثوقة، ويجب توخي الكثير من الحذر لئلا تكتب عبارات تشهير دون وجه حق. وكلما احتوى التقرير على ادعاءات، يوصى بمراجعته من قبل محامٍ متخصص في قضايا التشهير.

ومن شأن تقرير المجتمع المدني أن يؤتي أكله على أحسن وجه إذا كان عرض نتائج الرصد والتوصيات مرتبطًا **بأهداف مناصرة قوية**.

راجع الملحقين 3 و4 للحصول على إرشادات لكيفية إعداد تقرير المجتمع المدني الموازي والتعليق على تقارير الاستعراض الرسمية، فضلاً عن النماذج.

5

المناصرة من أجل تحسين التدابير الوطنية المناهضة للفساد

تهدف المناصرة القائمة على الاتفاقية إلى تحقيق تحسينات بعينها في نظام مكافحة الفساد على المستوى القطري من خلال الإشارة إلى معايير الاتفاقية ودعوة الحكومات إلى تحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية. وكما هو الحال في كل أنشطة المناصرة، من الضروري وضع استراتيجية مناصرة فعالة. ويقدم هذا الفصل اقتراحات لعملية تخطيط المناصرة.

يرجى الرجوع إلى دليل منظمة الشفافية الدولية لتخطيط المناصرة من أجل الحصول على رؤية شاملة للمناصرة.[33]

[33] منظمة الشفافية الدولية، *وضع خطة مناصرة لمناهضة الفساد: دليل بالخطوات*، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2013)، *Developing an Anti-Corruption Advocacy Plan: A Step-by-Step Guide*, (Berlin: Transparency International, 2013), www.uncaccoalition.org/learnmore/resources/finish/49-advocacy/391-developing-an-advocacy-plan-a-step-bystep-guide-transparency-international

5-1 تحديد القضايا والأهداف الرئيسية للمناصرة

لعل منظمتك قد حددت نقاط ضعف في إطار مكافحة الفساد الخاص ببلدك، وتعتبرها أولوية تستدعي الانتباه. وقد يرجع ذلك إلى الدراسات التحليلية التي أجرتها منظمتك، أو قد يعتمد على دراسات أجرتها منظمات أخرى، مثل دراسات نظام النزاهة الوطني لمنظمة الشفافية الدولية التي تسلط الضوء على أوجه القصور.[34] ويمكنك عندئذ تحديد مواد الاتفاقية ذات الصلة، ومن ثم، تقديم الإرشادات بشأن الأداء الذي التزمت به حكومتك.

وإن لم تكن تعرف ما هي القضايا الرئيسية التي تحاول إيجادها، يمكنك أن تجري **عملية رصد تجريبية** لتحدد مجالات الأداء الجيد لبلدك وتلك التي لا تزال في حاجة إلى اتخاذ إجراء حيالها. وهذه ستكون القضايا الرئيسية (راجع القسم السابق). كما يمكنك الإشارة إلى نتائج الاستعراض القطري للاتفاقية؛ إذ إن تقارير الاستعراض القطري وملخصاتها التنفيذية توفر بالفعل محتوىً مفيدًا لأغراض المناصرة لأنها تحتوي على توصيات واضحة ومختصرة، فضلاً عن نتائج أكثر تفصيلاً.

وفور انتهائك من تحديد الأهداف ذات الأولوية لتحسين الأداء، يمكنك التقدم بتوصيات حول الخطوات التي يتعين على حكومتك اتخاذها لتحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية. كما يمكنك استخدام التوصيات الواردة في تقرير الاستعراض القطري "الرسمي" – إذا كان متاحًا – وتضيف إليها إذا لزم الأمر.

[34] تقييمات نظام النزاهة الوطنية، www.transparency.org/whatwedo/nis

2-5 تحديد الأطراف الرئيسية في عملية اتخاذ القرار والأطراف المعنية الآخرى

إن فهم عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بأهداف المناصرة يعد شرطًا أساسيًا لتحديد الأطراف المعنية الأخرى.

وفي حالة المناصرة القائمة على الاتفاقية، تقع سلطة إحداث التغيير في يدي الدولة – فالسلطتان التنفيذية والتشريعية في حاجة إلى تمرير القوانين، وإحداث أي تغييرات مؤسسية، وضمان تطبيق القوانين وإنفاذها فعليًا.

وفور أن يتضح من يمسك بزمام السلطة، يمكنك أن تفكر في الأطراف المعنية التي تشغل موقع التأثير عليه. ومن الحلفاء الأقوياء في هذا الصدد القطاع الخاص، وفي بعض المجالات الأخرى يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتمتع بعلاقات عمل جيدة ونفوذ كبير على أصحاب القرار.

> إذا كنت أو المنظمات الشريكة لك قد أتممتم بالفعل عملية الرصد، ستكونون قد وضعتم أساسًا للمناصرة. تذكر العلاقات التي كونتها مع الأطراف المعنية الرئيسية عندما كنت تعد تقرير الرصد.

3-5 تحديد رسائلك الرئيسية

لكي تحدث الرسائل الرئيسية أكبر وقع ممكن، يجب أن تعمل على تحديد المشاكل وتقديم الحلول الواضحة لها، أو اقتراح إجراءات حلها على متخذي القرار، وتصميم هذه الحلول على الفئة المستهدفة.

ويجب أن تكون الرسائل مركزة وواضحة ومتماسكة ومترابطة:

- مركزة: اختر موضوعًا واحدًا فقط أو عددًا محدودًا من الموضوعات المرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض.
- واضحة: كن مباشرًا.
- متماسكة: قد يتعين عليك المناصرة من أجل نفس الهدف لسنوات
- مترابطة: يجب أن تكون حججك مكملة لبعضها البعض.

ذكر جمهورك المستهدف أن تصديق بلدك على الاتفاقية يعني التزامه بتنفيذ أحكامها وتطبيقها.

نموذج للرسائل الرئيسية

ربما تكون قد حددت المشكلة في عدم تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب في بلدك، بما فيه انتهاك للمادة 16 من الاتفاقية.

وفي هذه الحالة سيكون هدفك هو تجريم ذلك، ومن ثم ستهدف إلى حث حكومتك على تقديم مشروع قانون بشأن هذا الموضوع إلى البرلمان.

يجب أن تتضمن رسائلك الرئيسية حججًا دامغة وأدلة تتناسب مع حملتك للمناصرة (فكر في ما سيحثهم على العمل لتحقيق ذلك):

- رشو الموظفين الأجانب تضر بتنافسية الشركات الراشية على المدى المتوسط؛ ويمكن أن تكون لها تداعيات على الاقتصاد الوطني بأكمله. من المحتمل هنا أن *وزارة الشؤون الاقتصادية* قد تأخذ هذه الحجة بعين الاعتبار.
- وقد تقتنع *وزارة العدل* بأن هذا جزء من إطار متفق عليه في مكافحة الفساد على المستوى الدولي، وأن حكومتك قد آلت على نفسها الالتزام بهذا الموضوع.
- إذا كانت *وزارة الخارجية* تخطط لاستضافة أي حدث إقليمي أو دولي كبير ستحضره بلدان شريكة مهمة، أو حتى المشاركة فيه، يمكنك أن تذكرها أنه سيكون محرجًا للوزارة أن تفسر لهم عدم تجريم رشوة الموظفين الأجانب بعد.
- إذا كان بلدك يقدم الكثير من التمويل للتنمية، فمن المرجح أن الهيئة المسؤولة لن يرضيها مستوى الفساد في البلدان المتلقية للمعونات؛ وقد تؤيد حجتك بأن الفساد في هذه البلدان متفاقم بسبب رشو الموظفين الأجانب التي تقوم بها بلادك.

وإن لم تستطع أن تقنع الحكومة باعتماد مشروع القانون، ربما تهتم لجنة برلمانية أو أحد أعضاء البرلمان برعاية مشروع القانون بدلاً من الحكومة. وكثيرًا ما ينشغل الساسة قبل الانتخابات بمثل هذه المشروعات الرنانة.

وحتى مع الدعم الحكومي أو أي دعم آخر، لا زلت في حاجة إلى دعم الأغلبية لمشروع القانون. ويجب أن تصمم رسائلك لتناسب نطاقًا عريضًا من البرامج والسياسات. ومع بقائك على الحياد، باستطاعتك أن تؤكد المزايا المتنوعة لتجريم رشو الموظفين الأجانب حسبما يتوافق مع تفضيلات كل الأطراف.

وقد يتمتع بعض أعضاء البرلمان بعلاقات وثيقة مع *مجتمع رجال الأعمال*، ما سيجعلهم ينصتون إلى رأي جميعات رجال الأعمال والشركات؛ في حين أن الآخرين قد تكون لهم علاقات مع جميعات مكافحة الفساد مثل *المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد*. وإذا انخرطت مع قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة، يمكنك أن تبث رسالتك من خلال قنوات عدة. وإن استطعت، مثلاً، أن تقنع الشركات ذات النفوذ بتضمين تجريم رشو الموظفين الأجانب في أولويات الضغط الخاصة بها، فأنت بذلك تزيد من فرص نجاحك.

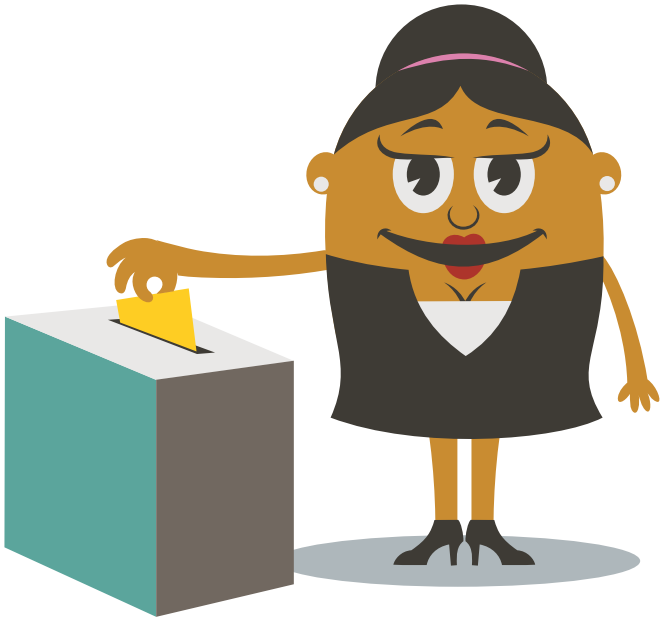

5-4 تحديد الفرصة الرئيسية للمناصرة

تعد الاتفاقية إحدى أهم مجموعات المعايير القانونية لمناهضة الفساد. وعندما تقوم منظمتك بالتعليق على قانون أو مشروع قانون أو استراتيجية لمكافحة الفساد، أو حتى عندما تظهر أنت في برنامج إعلامي، فاستخدام الاتفاقية كأساس قانوني لحججك من شأنه أن يعززها.

إن **عملية استعراض الاتفاقية** توفر فرصًا رئيسية للمناصرة لتقديم التوصيات لأصحاب القرار والدفع من أجل تنفيذ الاتفاقية.

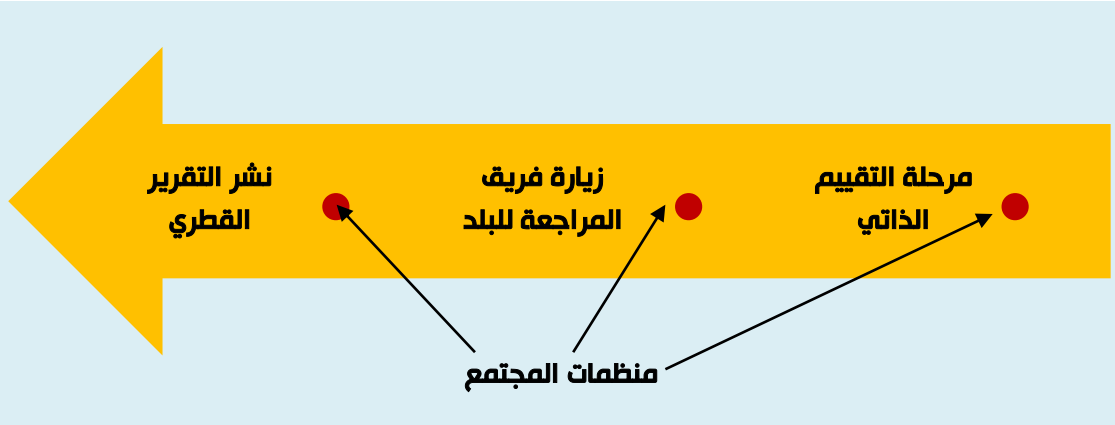

لاحظ أن الكثير من الفرص المقدمة بموجب عملية استعراض الاتفاقية هي فرص تقديرية. راجع الفصل السادس لمزيد من المعلومات.

ويمكن أن تصبح **جلسات هيئات الاتفاقية** مناسبة للمناصرة. فقد تصبح هذه مفيدة على وجه التحديد عندما تغلق جميع الأبواب في السياق المحلي، ولعل التشجيع من الدول المجاورة، والضغط من الشركاء، وانتباه المجتمع الدولي والصحافة للسلبيات المسجلة تؤدي إلى خلق موجات يتردد صداها على المستوى الوطني ويؤثر على الحكومة.

كما يمكنك أن تحضر رسائلك إلى مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية (لقاء كل عامين) وإلى جلسة إحاطة منظمات المجتمع المدني التابعة لمجموعة استعراض تنفيذ الاتفاقية (لقاء سنوي في فيينا). وخلال هذه الجلسات، يمكنك التقاء ممثلي حكومتك ومناقشة التغييرات التي تسعى إلى تحقيقها. كما أن الفرصة سانحة أمامك لالتقاء الأطراف الأخرى المهتمة برؤية معايير مكافحة الفساد مرتفعة، بما فيها في بلدك.

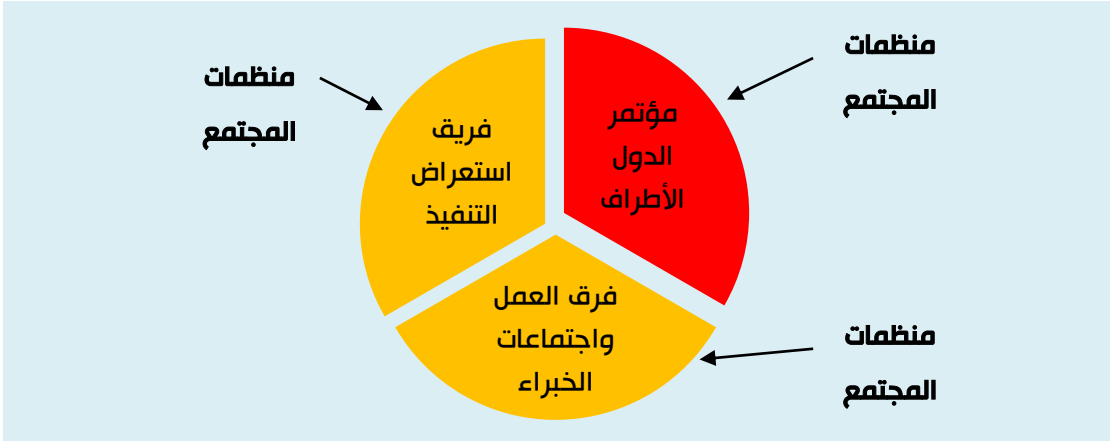

لمزيد من المعلومات المفصلة حول محافل الاتفاقية وفرص المناصرة التي تقدمها لمنظمات المجتمع المدني، راجع الجزء 3-2.

ومن شأن **المحافل العالمية الأخرى**، مثل مجموعة العشرين، واجتماعات هيئات اتفاقيات مكافحة الفساد الأخرى، أو اتفاقيات حقوق الإنسان، أن تقدم أيضًا فرص مناصرة جيدة.

5-5 تحديد أنشطة المناصرة

هناك نطاق واسع من أنشطة المناصرة التي يمكنك التفكير فيها، كما أن الأسلوب الذي ستتبعه سيعتمد على الجهات التي تحاول التأثير عليها.

وتتضمن أمثلة أنشطة المناصرة ما يلي:[35]

- **التشبيك:** الاتصال بالأشخاص لمشاركة المعلومات والعمل معًا، سواء بشكل غير رسمي أو رسمي من خلال مجموعة منظمة.
- **الضغط:** العمل على التأثير المباشر على متخذي القرار؛ وتتضمن أنشطته كتابة الخطابات، وإرسال بيانات المواقف، وإجراء المكالمات الهاتفية للأشخاص ذوي النفوذ، وترتيب زيارة أو لقاء، أو المشاركة في لقاء أو مؤتمر عام.
- **الحملات:** حشد الناس لاتخاذ إجراء؛ وتتضمن أنشطته كتابة مقالات أو إعلانات الجرائد، والخطابات الدورية، والمقالات/المدونات عبر مواقع الإنترنت، وإنتاج برامج أو إعلانات الراديو، والمشاركة في المقابلات التليفزيونية، وإلقاء الخطب، وعمل الالتماسات عبر الإنترنت، وتوزيع بطاقات الحملة، وبيانات الحقائق، والالتماسات، وعقد الاجتماعات أو الورش أو الملتقيات.
- **التثقيف والتوعية:** تثقيف الناس بشأن الاتفاقية وأهمية مناهضة الفساد؛ وتتضمن أنشطته تنظيم لقاءات ومسيرات عامة، والمشاركة في برامج الراديو، وكتابة مقالات الجرائد والمنشورات الصحفية، وتوزيع الملصقات ومطويات المعلومات.

[35] راجع منظمة الشفافية الدولية: *وضع خطة مناصرة لمناهضة الفساد: دليل بالخطوات*، ص 42-44.

وفي شأن المناصرة القائمة على الاتفاقية، يمكن لمنظمتك أن تولي الاعتبار للأنشطة التالية الخاصة بالمناصرة والاتصال:

- نشر تقريرك عن الرصد أو تعليقك على تقرير الاستعراض القطري الرسمي (راجع الملحقين 3 و4)
- إعداد منشور صحفي ووثيقة قصيرة توجز نتائج تقرير الرصد الذي أعددته أو تعليقك على تقرير الاستعراض القطري الرسمي (3 صفحات بحد أقصى)
- تنظيم جلسة إحاطة للصحافة مع تزويد الصحفيين بملاحظات الإحاطة المختصرة (صفحة واحدة) بشأن القضايا ذات الأولوية القصوى
- نشر بيان على موقعك (البيان الصحفي يعد أساسًا جيدًا لذلك)
- بدء نقاش على مواقع التواصل الاجتماعي
- توزيع تقرير الرصد أو التعليق على تقرير الاستعراض القطري الرسمي مع الملخص التنفيذي/ التقرير الكامل من خلال القائمة البريدية لواضعي السياسات ومحلليها
- كتابة خطابات للحكومة تشيد بنقاط القوة فيها ودعوتها لمعالجة نقاط الضعف (ارفق تقرير الرصد أو تعليقك على تقرير الاستعراض القطري الرسمي)
- تنظيم لقاء مع ممثلي الحكومة ذوي الصلة أو مع هيئة مكافحة الفساد الوطنية في بلدك لعرض نتائج عملية رصد الاتفاقية، أو لمناقشة التوصيات بشأن التقرير "الرسمي" للاستعراض القطري للاتفاقية
- تنظيم لقاء مائدة مستديرة – بعد انقضاء ما يكفي من الوقت لتنفيذ توصيات الاستعراض – لمناقشة التقدم الذي أحرزته الحكومة ودعوة خبراء الحكومة، وواضعي السياسات، والمشرعين، والأخصائيين القانونيين، والصحافة بناء على جدول الأعمال وعلى المشاركين
- تنظيم جلسة إحاطة أو جلسة تدريبية بشأن الاتفاقية لأعضاء البرلمان أو لأي مسؤولين حكوميين آخرين
- بدء مناقشة بشأن نتائج عملية الاستعراض و/ أو عملية الرصد التي قمت بها في صحف العلوم الجنائية والعلوم السياسية

6

المناصرة من أجل تشجيع شفافية عملية استعراض الاتفاقية وشمولها

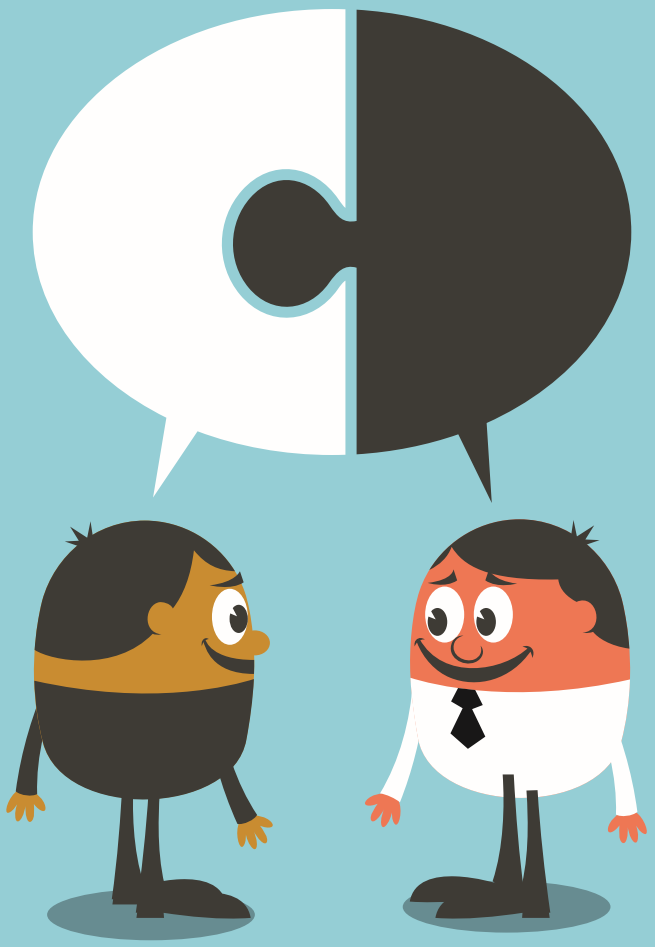

تشجع الاتفاقية الشفافية والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني في مناهضة الفساد.[36] كما يدعو الإطار المرجعي لآلية الاستعراض إلى انتهاج الشفافية والشمول،[37] وتشجع الحكومات، على وجه التحديد، على التشاور مع الأطراف المعنية.[38]

إلا إن البلدان تملك سلطة تقديرية كبيرة في مدى شفافية العملية وانفتاحها فيها. وهي تتمتع بالحرية في اتخاذ القرار بشأن السماح بما يلي من عدمه:

- مشاركة المجتمع المدني في إعداد قائمة التقييم الذاتي
- نشر إجابات التقييم الذاتي على الإنترنت أو منح حق الحصول على الإجابات مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني بناء على طلبها
- شمول نوع من الحوار مع المجتمع المدني مع القائمين على استعراض الأقران، بما في ذلك فرصة لتقديم تقارير مكتوبة.
- زيارة داخل البلد مع إتاحة الفرصة لجماعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين للاجتماع وتقديم الآراء سواء الشفهية أو المكتوبة إلى المراجعين الرسميين.
- نشر التقرير الكامل للاستعراض القطري (نشر الملخص التنفيذي فقط هو الأمر الإلزامي)

كما يتمتع البلد الخاضع للاستعراض بسلطة اتخاذ القرار بشأن الإعلان عن مسؤول الاتصال وتقديم معلومات حول الجدول الزمني لعملية الاستعراض، حيث أن هذه الخطوات ليست مذكورة بشكل قابل للتنبؤ به بموجب الإطار المرجعي.

ومن ثم تبرز أهمية قيام منظمات المجتمع المدني بالمناصرة من أجل الشفافية والمشاركة خلال عملية استعراض الاتفاقية في بلدانها.

وفي نهاية العملية، من المفيد أن **تقيّم شفافية العملية وشمولها**؛ فآلية استعراض الاتفاقية يمكنها أن تكشف المشاكل في هذه المجالات في بلدك. ويعمل رصد عملية استعراض الاتفاقية على إتاحة الفرصة لاختبار الشفافية والمشاركة، ومن شأنه مساعدتك

---

[36] المادة 13 من الاتفاقية.

[37] آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد – الوثائق الأساسية،
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/ReviewMechanism-BasicDocuments/Mechanism_for_the_Review_of_Implementation_-_Basic_Documents_-_A.pdf

[38] القرار 1/3 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية،
http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V1051983a.pdf

في إبراز مثارات القلق.[39] وإذا كان بلدك لم ينتهز فرصة تنوع إمكانات إشراك المجتمع المدني، ربما يمكن نقد هذا الأمر علنًا. ولكن، إذا جرى تشجيع المشاركة، فروايات المجتمع المدني عن إيجابيات العملية ستساعد في بناء العلاقات والإضافة إلى نماذج أفضل الممارسات.

تحتوي الأدلة الإرشادية لمنظمة الشفافية الدولية لإعداد التقرير الموازي ونموذج التقرير على قسم يختص برصد عملية الاستعراض قد يكون من المفيد الرجوع إليه (راجع الملحق 3).

[39] يمكن استخدام تقييمك لشفافية عملية الاستعراض وشمولها في بلدك كأداة للمناصرة الدولية من أجل زيادة شفافية آلية الاستعراض وشمولها.

6-1 المرحلة الأولى: التقييم الذاتي

فور معرفتك باختيار بلدك للاستعراض في عام ما، عليك أن تضمن **معرفة جهة الاتصال الخاصة ببلدك**، حيث سيكون هذا الشخص/ الكيان ومديروه أهداف المناصرة الرئيسية التي ستقوم بها داخل الحكومة.

وعمومًا، لا يتم الإعلان عن جهة الاتصال علنًا، وقد يصعب التعرف عليها أحيانا. وإذا كانت الجهة شخصًا، فقد يكون واردًا على قائمة خبراء البلد على موقع الاتفاقية.[40] وقد تكون وزارة الخارجية هي أفضل جهة على دراية بعملية استعراض الاتفاقية، وقد تكون هناك وحدة خاصة مسؤولة عن المعاهدات الدولية. ومن ضمن الخيارات الأخرى، محاولة الاتصال بوزارة العدل أو وزارة الداخلية ووكالة/ وكالات مكافحة الفساد.

يلي ذلك أن تقوم منظمتك، وربما مع منظمات أخرى، **بمخاطبة جهة الاتصال**. وعليك تأكيد أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والإشارة إلى رغبتك وكفاءتك في المشاركة في عملية الاستعراض.

وبغض النظر عن تعاون الحكومة، يمكنك **إخطار الحكومة** بنيتك إجراء تقييم لأداء البلد في تنفيذ أحكام الاتفاقية وإجرائها عملية الاستعراض، مع الإشارة إلى اهتمامك بتلقي آرائها حول مسودة التقييم الذي ستجريه.

وإذا كنت تصدر **تقرير رصد** وقد أصبح معدًا في وقت مبكر، قدمه إلى جهة الاتصال بحيث تتمكن الحكومة من أخذه في اعتبارها عند إعداد تقييمها الذاتي.

وأخيرًا، بمجرد إتمام الحكومة إجاباتها على **قائمة التقييم الذاتي**، حثها على **نشر الوثيقة**.

[40] الخبراء الحكوميون في آلية استعراض الاتفاقية، www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/IRG-experts.html

نموذج لمشاركة منظمات المجتمع المدني: كمبوديا

قامت الحكومة في كمبوديا باتخاذ خطوات تجاه شمول مرحلة التقييم الذاتي لعملية الاستعراض؛ فقد عينت لجنة توجيهية مكونة من 16 عضوًا يمثلون الأطراف المعنية كافة، بما فيها مؤسسة مكافحة الفساد الحكومية (رئيسًا)، والجمعية الوطنية، ومجلس الشيوخ، وهيئة الاستعراض الوطنية، وهيئة التفتيش المصرفي، والسلطة القضائية، وأساتذة الجامعات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

وقد كان لزامًا عليها لعب دور رقابي على التقييم الذاتي، وتقديم رأيها إلى تقرير التقييم الذاتي الحكومي بشأن مواد الاتفاقية الخاضعة للاستعراض والموافقة عليه قبل تقديمه إلى رئيس الوزراء. وقد قام بالتقييم الذاتي مجموعة من الخبراء عينتهم اللجنة.

وقد قدم هذا الأسلوب فرصًا لفحص المدخلات والمعلومات فحصًا دقيقًا، وإتاحة فرصة للمناقشة، ودمج وجهات نظر منظمات المجتمع المدني وتوصياته. كما عمل على التوعية على مستوى أوسع بالتزامات الحكومة بموجب الاتفاقية ودور عملية الاستعراض، مع تعزيز العلاقات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، بما مهد الطريق إلى إجراء حوار بناء والمشاركة في الجهد المشترك المبذول من أجل مكافحة الفساد.[41]

[41] راجع مداخلة كول بريب، المدير التنفيذي لمكتب منظمة الشفافية الدولية في كمبوديا، في جلسة إحاطة فريق استعراض التنفيذ لمنظمات المجتمع المدني في أيار/مايو 2013، www.uncaccoalition.org/learn-more/blog/259-experience-on-the-review-of-the-uncac-implementation-in-cambodia.

6-2 المرحلة الثانية: استعراض الأقران

إذا كانت حكومتك تبدو غير قادرة أو غير راغبة في إعلام منظمات المجتمع المدني بشأن التطورات في عملية استعراض الاتفاقية، **قم بالاستفسار دوريًا بشأن وضع الاستعراض**، وكلما أمكن، أعلم الجمهور بالتطورات.

وإن لم تكن الحكومة قد جعلت من تقييمها الذاتي علنيًا، فاستمر في **المناصرة من أجل نشره**.

وعليك أن تظهر، في مرحلة مبكرة، اهتمامك **بتقديم آرائك مكتوبة إلى خبراء فريق الاستعراض**. كما يجب عليك حث حكومتك على دعوة خبراء فريق الاستعراض إلى **زيارة قطرية**، وطلب حق المشاركة في الزيارة.

> إذا دعيت لحضور اجتماع أو لمخاطبة فريق الاستعراض، اطلب نسخة من الاستعراض المكتبي الذي أجراه فريق خبراء الاستعراض لتجهيز مناصرتك.

نموذج لنجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني في بنجلاديش: كيف يساعد استعراض الاتفاقية على بناء الجسور مع الحكومة

تم استعراض تنفيذ بنجلاديش الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية عام 2011. وقد أعد مكتب منظمة الشفافية الدولية ببنجلاديش تقريره الموازي للاستعراض، والذي نشر عام 2011.[42]

وفي إجرائه الاستعراض، قام مكتب بنجلاديش بمخاطبة عدد من الدوائر الحكومية المعنية تضمنت وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية، ووزارة الخارجية. وقد واجه المكتب في البداية مقاومة شديدة بدلاً من الرغبة في التعاون.

وقد كان نقص الحصول على المعلومات، ولا سيما نقص تفاصيل معينة، يمثل مشكلة أمام إتمام استعراض مكتب بنجلاديش، ولكن إصراره ومنهجيته البناءة أديا إلى تغير تدريجي نحو الأفضل.

وقد دعت الحكومة مكتب المنظمة لعرض مسودة تقريرها على خبراء استعراض الأقران وممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما نظم مكتب بنجلاديش عشاء التقى فيه فريق استعراض الأقران والمسؤولون الحكوميون المعنيون وتفاعلوا مع مجموعات المجتمع المدني والإعلام، وقد كان ذلك أحد المواقف الدالة على نجاح المشاركة.[43]

---

[42] افتخار زمان وآخرون، استعراض المجتمع المدني للاتفاقية: بنجلاديش 2011، (داكا: مكتب منظمة الشفافية الدولية ببنجلاديش/ ائتلاف الاتفاقية، 2011)، *UNCAC Civil Society Review: Bangladesh 2011*, (Dhaka: Transparency International Bangladesh/UNCAC Coalition, 2011), http://uncaccoalition.org/learn-more/resources/finish/13-2011-cosp-materials/72-civil-society-reviewbangladesh-2011.

[43] افتخار زمان، 'بنجلاديش: كيف تساعد استعراض الاتفاقية على بناء الجسور مع الحكومة'، مكتب منظمة الشفافية الدولية ببنجلاديش، مدونة، 16 أيار/مايو 2013، www.uncaccoalition.org/learn-more/blog/242-bangladesh-how-uncac-review-helps-buildbridges-with-government.

6-3 المرحلة الثالثة: تقرير الاستعراض القطري والملخص التنفيذي

إن لم تكن الحكومة قد وافقت بالفعل على القيام بذلك، عليك المناصرة من أجل نشر **تقرير الاستعراض القطري الكامل**، فهذه التقارير تحتوي على معلومات قيمة لن يتم إيرادها بالتفصيل في الملخص التنفيذي لقصره.

عليك أيضًا أن تعلن للإعلام والأطراف المعنية عن نشر الملخص التنفيذي، وحسب الاقتضاء، نشر التقرير الكامل. وينبغي أن يكون هدفك إظهار نتائج وتوصيات الاتفاقية للجمهور من أجل الحفاظ على زخم التغيير. وبما أن الخبرة حتى الآن تؤكد أن الحكومات عادة لا تنشر تقارير الاستعراض الخاصة بها، فعليك أن تلعب دورًا مهمًا في ضمان أخذ تقرير الاستعراض وتنفيذ الاتفاقية على محمل الجد. وسينحصر نشاطك الرئيسي في الاتصال من أجل إبراز أهم نتائج تقرير الاستعراض. كما يمكنك نشر **تعليق على الملخص التنفيذي أو التقرير الكامل**، ولعلك تشير إلى عملية الرصد التي قمت بها (راجع نموذج منظمة الشفافية الدولية للتعليق على تقارير الاستعراض في الملحق 4).

> إذا اختلفت مع بعض النتائج بشأن التقرير القطري الرسمي، عليك تجهيز قائمة بنقاط الاختلاف، ولكن توخَّ حذرك عند التركيز عليها في مناصرتك، واهتم بتسليط الضوء عليها فقط.

قم بنشر نتائج تقرير الرصد الذي قمت به وتقييمك لشفافية عملية استعراض الاتفاقية وشمولها في بلدك، فمن شأن نشر خبراتك أن تشكل الوعي العام بالقضايا وأن تضغط على الحكومة لتحسين ممارساتها.

إرشادات لمنظمات المجتمع المدني الساعية لنشر التقارير القطرية الكاملة لاستعراض الاتفاقية

لماذا يتعين على الحكومات نشر التقرير كاملاً؟

بالرغم من نشر الملخصات التنفيذية لتقارير استعراض الاتفاقية على الإنترنت لكل بلد، إلا إنها لا تتطرق للمعلومات القيمة، وهي من شأنها أن تتيح مزيدًا من التحاليل والمناقشة العامة.

ولا يوجد سبب لعدم وجوب نشر التقارير كاملة، فهي لا تحتوي على معلومات حساسة، بل تشكل جزءًا من عملية استعراض تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة. ومن شأن نشر التقرير كاملاً المساعدة على تحقيق هذه الأهداف. وفي حالة احتواء التقارير على معلومات حساسة حول التحقيقات، وهو أمر مستبعد، يمكن إزالة هذه المعلومات قبل نشره.

كيف يتعين على الحكومة نشر التقرير؟

هناك وسيلتان للنشر الحكومي:

- يجب نشر تقرير الاستعراض الكامل على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على طلب الحكومة، وهو ما يتيح إيجاد التقارير الكاملة للكثير من البلدان في مكان واحد.[44]
- يتعين على الحكومة نشر التقرير كاملاً على الموقع الرسمي للحكومة، كما يجب ترجمته إلى اللغة/ اللغات المحلية إن أمكن ذلك، ونشره على موقع يسهل الدخول عليه وإيجاده.

[44] الدراسات القطرية الموجزة على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/countryprofile/index.html

ما الخطوات التي يتعين عليك اتخاذها؟

تحديد الشخص الصحيح للتحدث معه في الحكومة: قد يكون الشخص المسؤول مختلفاً عن جهة الاتصال. وفي بعض الأحيان لا يكون متخذو القرار الحكومي على دراية بضرورة اتخاذ هذا القرار.

إرسال خطاب للشخص المحدد/ للأشخاص المحددين: يتيح لك إرسال خطاب أن تشرح طلبك بوضوح وأن تتابعه. ويمكنك إيجاد نموذج للخطاب في الملحق 5. كما يمكن متابعة الإرشادات في الملحق 6 حول التقدم بطلب رسمي لحرية تداول المعلومات.[45] وعليك إرسال الخطاب بالبريد الإلكتروني (أو الفاكس) وبالبريد العادي. ولعلك تفكر في إدراج منظمات أخرى، تتضمن القطاع الخاص، للانضمام إلى منظمتك في توقيع الخطاب.

إجراء مكالمات هاتفية للمتابعة: عليك الاتصال في غضون أسبوع من إرسال خطابك للتأكد من وصوله ومن تناول الطلب الوارد فيه، فضلاً عن القيام بمزيد من الاتصالات بصفة دورية حتى تحصل على الإجابة.

ترتيب ميعاد لمقابلة: إذا تلقيت إجابة سلبية أو لم تتلقَّ إجابة على الإطلاق، فحاول ترتيب لقاء لمقابلة المسؤولين لمناقشة الموضوع. ولعلك تفكر في الذهاب للمقابلة بصحبة مجموعة من ممثلي المنظمات المهتمة بالموضوع (وقد تكون وقعت الخطاب)، إلى جانب التفكير في موارد أخرى وفقًا للإرشادات الواردة في الملحق 6 حول التقدم بطلب رسمي لحرية تداول المعلومات.

[45] نموذج الخطاب في الملحق 4 لا يتضمن هذا الطلب لأن بعض البلدان ليس لديها قانون لحرية تداول المعلومات، ولأن كل بلد لديه هذا القانون لديه آليته الخاصة.

7

المناصرة المشتركة من أجل تحسين المعايير الدولية لمناهضة الفساد

توفر الاتفاقية فرصًا للمناصرة الدولية التي يمكن أن ترفع من مستوى معايير أداء مكافحة الفساد في بلدك وفي بلدان أخرى.

ولعل هذه المناصرة تؤثر على فهم أعراف الاتفاقية، كما ترد في الإرشادات الرسمية والمواد التفسيرية أو في قرارات مؤتمر الدول الأطراف، أو تؤثر على تصميم العمليات الدولية لمتابعة التزامات الاتفاقية.

مثال: القرار بشأن استرداد الموجودات الذي تبناه مؤتمر الدول الأطراف في دورته الرابعة

ساد في مؤتمر الدول الأطراف الرابع إقرار بالإخفاقات النظامية في وضع الضوابط التي يجب أن توقف قبول البنوك أموال الحكام الديكتاتوريين. وقد صدر القرار 4/4، والذي بادرت به مصر وتم تبنيه بالإجماع وركز كثيرًا على الربيع العربي، وشأنه شأن القرار 3/3 في المؤتمر الثالث للدول الأطراف، أقر بالحاجة إلى مزيد من الإجراءات للمساعدة على استعادة الأموال المسروقة.

وقد أخذ القرار 4/4 خطوة لدعوة الدول لاشتراط معرفة البنوك أيًا من حرفائها المعرضين لشبهة الفساد السياسي (يشغلون "وظائف سياسية بارزة")، والتأكد من أنهم لا يتداولون أموالاً منهوبة من الدولة. وعلى الرغم من أن القوانين السارية تشترط ذلك بالفعل، إلا إن مؤتمر الدول الأطراف قد أدرك نقاط الضعف في الإنفاذ مما أبرز الحاجة إلى "اتخاذ إجراء تنظيمي قوي".

كما حث مؤتمر الدول الأطراف البلدان على توخي السرعة في الاستجابة للطلبات المقدمة للمساعدة من بلدان الضحايا وعلى الاستباق في توفير المعلومات.[46]

[46] مود بردريل، شيربا وجورج بودن، جلوبال ويتنس، "تسليط الضوء على ما جاء بالقرارات المتبناة من منظور المجتمع المدني – استرداد الموجودات"، النشرة الإلكترونية لائتلاف الاتفاقية، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2011، Maud Perdriel, Sherpa and George Boden, Global Witness, "Highlights of the resolutions adopted from a civil society perspective – Asset recovery", UNCAC Coalition Newsletter December 2011, www.uncaccoalition.org/learn-more/newsletter/167-uncac-coalitionnewsletter-december-2011.

الفرص والشراكات الرئيسية من أجل المناصرة

تتطلب المناصرة الدولية استهداف محافل الاتفاقية المختارة – سواء كان مؤتمر الدول الأطراف، أو فريق استعراض التنفيذ، أو فرق العمل، ومن ثم يصبح تعزيز الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في هذه المحافل ضروريًا. (راجع القسم 3-2 من هذا الدليل). كما يمكن للمناصرة الدولية أن تقتضي إثارة قضايا الاتفاقية في محافل دولية أخرى.

ولعل المناصرة من أجل تحسين المعايير الدولية لمناهضة الفساد تقتضي إبرام **تحالفات عبر بلدان عدة** مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والشركاء الآخرين.

وتتسم المناصرة الدولية بزيادة تعقيدها عن المناصرة الوطنية، وتميل إلى أن تأتي نتائجها ببطء أكثر. إلا إن هذه النتائج، رغم ما سبق، قد تكون أكثر استدامة. وبالنسبة للمنظمات ذات المنظور العالمي أو الإقليمي، تقدم المناصرة الدولية إمكانية تحقيق نواتج في بلدان عديدة من خلال حملة واحدة.

وبدءًا من عام 2006، أصبح ائتلاف الاتفاقية ينسق مناصرة منظمات المجتمع المدني الموجهة لهيئات الاتفاقية. وإذا كانت منظمتك مهتمة بالمناصرة على المستوى الدولي، فكر في الانضمام إلى ائتلاف الاتفاقية.[47]

[47] لمعلومات عن الانضمام إلى التحالف وطلب التقديم على الإنترنت، www.uncaccoalition.org/get-involved/application-for-membership.

نبذة عن ائتلاف الاتفاقية

ائتلاف الاتفاقية هو شبكة عالمية تضم أكثر من 350 منظمة مجتمع مدني في أكثر من 100 بلد، وجميعها ملتزم بتشجيع التصديق على الاتفاقية وتنفيذها ورصدها.

وقد تأسس الائتلاف في آي/ أغسطس 2006، ويعمل على حشد جهود المجتمع المدني من أجل الاتفاقية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

وفي ظل شمول إطار الاتفاقية، فالائتلاف يضم نطاقًا عريضًا من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات حقوق الإنسان، وحقوق العمال، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، ومساءلة القطاع الخاص.[48]

كما ينخرط الائتلاف في العمل المشترك بشأن المواقف المشتركة من جهة الاتفاقية، وييسر تبادل المعلومات بين الأعضاء، ويدعم جهود المجتمع المدني الوطنية لتعزيز الاتفاقية. ويتبادل أعضاء الائتلاف الآراء عبر موقع الائتلاف والقائمة البريدية عبر الإنترنت ومجموعات العمل المخصصة.

وقد كان هدف أول حملة للائتلاف معنيًا بتأمين آلية رصد فعالة وشفافة وتشاركية للاتفاقية. وقد انخرط الأعضاء في حملة مناصرة مشتركة قبل عقد لقاءات حكومية بارزة وخلالها. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، اعتُمدت آلية استعراض الاتفاقية، ويجري حاليًا العمل بها.

[48] تتضمن مجموعات الأعضاء المجموعات التالية: العمود الخامس (5th Pillar)، والحصول على المعلومات بأوروبا (Access Info Europe)، وAfriCOG، ومعهد الحوكمة بجامعة براك (BRAC University Institute of Governance)، والمعونة المسيحية (Chrisitan Aid)، ومبادرة الكومونولث لحقوق الإنسان (Commonwealth Human Rights Initiative)، والتحالف العالمي لمكافحة الاتجار بالنساء (GAATW)، والنزاهة المالية العالمية (Global Financial Integrity)، والشهود العالمية (Global Witness)، ومعهد الدراسات الأمنية بجنوب أفريقيا (Institute for Security Studies in South Africa)، وPSI Link، وشبكة العدالة الضريبية (Tax Justice Network)، وTearfund، ومنظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، ومتحدون ضد الفساد (UNICORN)، وغيرها الكثير.

ويسعى الائتلاف الآن إلى ضمان قدرة مجموعات المجتمع المدني على المساهمة في عملية الاستعراض ودعمها في تقديم قرارات عالية الجودة. كما يهدف إلى الحصول على موافقة الحكومات لنشر تقارير الاستعراض للتدقيق العام.

ويضع الائتلاف أيضًا أهداف المناصرة الدولية فيما يتعلق بموضوعات بعينها معنية بالاتفاقية، مثل الحصول على المعلومات، واسترداد الموجودات، وحماية المبلغين عن الفساد ونشطاء مكافحة الفساد.

لمزيد من المعلومات حول ائتلاف الاتفاقية وعمله في المناصرة المشتركة، راجع الموقع الخاص به www.uncaccoalition.org.

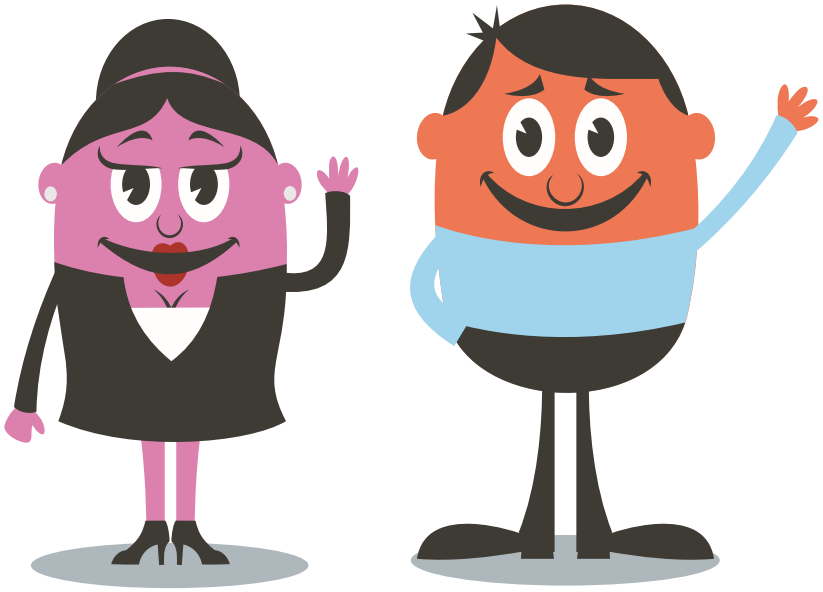

8
الملاحق

الملحق 1: الصكوك الدولية الأخرى لمكافحة الفساد

على المستوى العالمي والإقليمي

- اتفاقية مكافحة رشو الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- التوصيات المنقحة لمجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

أفريقيا

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته
- بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مكافحة الفساد
- بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مكافحة الفساد

الأمريكتان

- اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد

آسيا وإقليم المحيط الهادي

- خطة العمل المشتركة بين بنك التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي

أوروبا

- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الفساد في إطار القانون المدني
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الفساد في إطار القانون الجنائي
- اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة الفساد المتورط فيه مسؤولون من الجماعات الأوروبية أو مسؤولون من الدول الأطراف
- اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المصالح المالية للجماعات ومكافحة الفساد والبروتوكولين
- القرار رقم (99) 5 للجنة وزراء مجلس أوروبا: الاتفاق بإنشاء مجموعة الدول المناهضة للفساد
- القرار رقم (97) 24 للجنة وزراء مجلس أوروبا: عشرون مبدأً إرشاديًا لمكافحة الفساد

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

اعرف المزيد عن هذه الصكوك في الموقع التالي:
http://archive.transparency.org/global_priorities/international_convention.s/conventions_instruments

الملحق 2: روابط مفيدة

الاتحاد الأفريقي

www.africa-union.org

مجلس أوروبا – مجموعة الدول المناهضة للفساد

www.coe.int/t/dghl/monitoring/greco/default_en.asp

منظمة الدول الأمريكية – آلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد

www.oas.org/juridico/english/mesicic_reports.htm

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – مجموعة العمل المعنية بالرشوة

www.oecd.org/daf/anti-bribery/oecdantibriberyconvention.htm

مكتبة "تراك" القانونية للأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد

www.track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx

منظمة الشفافية الدولية

www.transparency.org

مركز موارد مكافحة الفساد U4

www.u4.no

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/democraticgovernance/focus_areas/focus_anti-corruption.html

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/

الملحق 3: صياغة تقرير موازٍ لاستعراض الاتفاقية: الإرشادات ونموذج التقرير

تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير الموازية لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي تحتوي على ما يلي:

- مجموعة من الإرشادات التي تتناول القضايا الرئيسية
- نموذج مقترح للتقرير مع إرشادات في نهاية كل قسم (ص57-71)

الإرشادات

1. الخلفية

تهدف التقارير الموازية لاستعراض الاتفاقية التي تصدرها منظمات المجتمع المدني إلى المساهمة في الحوار والمناصرة على المستويين الوطني والدولي بشأن تنفيذ الاتفاقية، من أجل تحسين جودة جهود مكافحة الفساد على مستوى العالم. وتقدم التقاير معلومات عن عملية استعراض الاتفاقية، والتي تعنى بفحص مستوى تنفيذ الاتفاقية على المستوى القطري. ويفترض فيها أن تكمل التقارير الحكومية عن طريق تقديم معلومات إضافية، وسد الثغرات، وتبني منظور أكثر نقدًا للتنفيذ.

ويمكن استخدام التقارير بطريقتين رئيسيتين: (1) من أجل عمل المناصرة على المستوى الوطني لدفع الحكومات لتنفيذ الاتفاقية بأكملها بترجمتها إلى قوانين وممارسات محلية؛ (2) ومن أجل الضغط على الحكومات المحلية في المحافل الدولية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، فضلاً عن هيئته الفرعية، فريق استعراض التنفيذ، الذي أنشأه المؤتمر للإشراف على عملية الاستعراض. وفي ظل هذا السياق، من المهم أخذ مختلف الفئات التي ستحتاج التقارير إلى مخاطبتها في الحسبان.

2. مؤهلات معد التقرير

يتعين على الباحث المعد للتقرير أن يتمتع بالمؤهلات التالية:

- معرفة بالقانون الجنائي والممارسة في البلد الذي سيغطيه. ويمكن أن يكون محاميًا ممارسًا أو أستاذًا جامعيًا متخصصًا
- خبرة مثبتة في التحليل السياسي المؤسسي، مع التركيز تحديدًا على المعرفة بالنظام القضائي للبلد
- دراية بالشفافية والمساءلة وبالخطاب المتبع في مكافحة الفساد
- القدرة على الكتابة شديدة الإيجاز ولجمهور غير أكاديمي
- التزام مثبت بإصلاح السياسات العملية ومناصرة مؤيدة بالأدلة في مجال مكافحة الفساد والحكم الرشيد

3. المنهجية العامة المتبعة في إعداد التقرير

يجب أن تقدم التقارير تقييمًا لما إذا كان تنفيذ الاتفاقية في مجال ما (مثلاً، التشريع، الإنفاذ، التعاون الدولي، إلخ) يعتبر مرضيًا أم لا. كما يجب أن يكون التقرير شاملاً بما فيه الكافية بشأن المواد المغطاة للسماح بالتوصل إلى نتائج صحيحة، مع أخذ البيانات الإحصائية والمعلومات الأخرى في الحسبان، وأيضًا أن يشرح بوضوح أسباب أي نتائج وتوصيات.

ويتعين أن تكون جميع البيانات والمعلومات مقدمة بوضوح بأسلوب مختصر يسهل فهمه، بما فيها عروض الرسوم البيانية إن أمكن (مثلاً، الجداول، والرسوم البيانية). ويجب أن يشار إلى مراجع المعلومات بشكل صحيح، أي أن المصادر يجب أن يقتبس منها سواء في النص نفسه أو في الحواشي.

4. الملخص التنفيذي

يعمل الملخص التنفيذي على تسليط الضوء على أبرز النتائج والتوصيات. ويجب أن يتيح للقارئ فهم القضايا الرئيسية دون قراءة الدراسة بأكملها، وهذا هو الجزء من التقرير الذي سيركز عليه واضعو السياسات والصحفيون.

ويجب أن تكون جميع النتائج قائمة على مواد في الجزء الأساسي من التقرير. ومن شأن التوصيات أن تؤتي أثرًا أكبر إذا كانت محدودة بأهم المسائل بدلاً من تضمين قائمة طويلة منها.

ويمكن تقديم الملخص التنفيذي لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وهذا ما يتوجب فعله أيضًا.

5. قضايا التشهير والإشارة إلى مصادر المعلومات

يجب أن يخضع التقرير في مراحله الأولى إلى تدقيق من محامين مؤهلين في مجال التشهير، ولكن لأغراض خفض مخاطر مواد التشهير، تتوجب مراعاة المعايير التالية عند صياغة التقرير:

- يجب أن تكون الدراسة متوازنة، ومكتوبة بلغة حيادية، وجميع التصريحات مشفوعة بما يدعمها.
- التصريحات التي تحتوي على ادعاءات بسوء سلوك أي فرد أو منظمة يجب أن تؤيدها مراجع موثوقة المصادر. ويجب أن تخضع هذه المصادر المشار إليها إلى أدق فحص ممكن. وفي حالة الشك، يجب حذف هذه المزاعم.
- اللغة المستخدمة في المزاعم يجب أن تخفف بما يليق، مع تعزيز التصريحات بكلمات مثل "يُزعم أن..." أو "يتردد أن...".
- عند مناقشة قضايا (جنائية) معينة، يجب تفادي ذكر الأشخاص المتورطين ما لم يمكن إيراد مرجع موثوق فيه ومفتوح المصدر. ويجب أن يتوخى الكتاب حذرهم من توضيح وضع القضايا في توقيت الكتابة، سواء كانت هذه القضايا تنطوي على مزاعم فقط، أو أن التحريات والملاحقة القضائية من قبل السلطات قد بدأت أو قد أفضت إلى صدور حكم، وما إذا كان هذا الحكم نهائيًا أم قابلاً للطعن عليه. ويكتسب هذا التمييز أهميته من تقييم موثوقية المعلومات وخطورة التشهير التي يمثلها استخدام القضية المعنية.
- جميع مصادر البيانات/ المعلومات الواردة كنص أو جداول/ أشكال يجب أن تذكر مراجعها الكاملة وتحديدها إما كمصادر "رسمية" أو "غير رسمية".

- إذا كانت البيانات/ المعلومات متاحة على الإنترنت، يجب تقديم عناوين المواقع (بما فيها تاريخ الدخول عليها).
- كلما كانت البيانات متاحة باللغتين الانجليزية والمحلية، يراعى تقديم المصدر المكتوب باللغة الانجليزية وعنوان موقعه على الإنترنت أيضًا.
- عند ذكر المقابلات، يعد من أفضل الممارسات الاتفاق مسبقًا مع من تجري معه المقابلة على اللقب الذي ستستخدمه (مثلاً، قاضٍ في محكمة الحي، أو مسؤول كبير في وزارة العدل) عند الإشارة إلى المقابلة في التقرير.
- في حالة رغبة من تجري معه المقابلة الحفاظ على سرية هويته، يجب أن تعطي الاقتباسات المعلومات المعنية حوله، ومكان المقابلة وتاريخها، مع وجوب تفسير غياب الأسماء. مثال: مقابلة قاضي محكمة الحي مع الكاتب، كولومبو، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2009 (تم حجب الاسم بناء على الطلب).
- يجب ذكر المفاهيم والمصطلحات القانونية في الحواشي باللغة المحلية بجانب الترجمة الانجليزية.

6. الطول والأسلوب

يجب أن تتراوح الدراسة بين 6000 و8000 كلمة، وأن تُضمَن الجداول الإحصائية والبيانات الأخرى، بما فيها عروض السوابق القضائية، في التقرير الأساسي، ما لم تستغرق صفحات عدة. وفي هذه الحالة، يجب تضمين أهم المعلومات في النص والبقية في الملحقات.

وعند صياغة التقرير، عادة ما يطلب من الكاتب أن يستخدم "أسلوب الصحافة العلمية"، الذي يعرض تحاليل وحججًا صحيحة بشأن المسائل الفنية بلغة يسهل على غير الخبراء فهمها. وفيما يلي الإرشادات الواجب أخذها في الاعتبار:

- استخدام لغة واضحة ومختصرة
- تفادي المصطلحات/ اللغة شديدة التخصص
- دعم أي تأكيد بالمراجع، مع استخدام الحواشي
- التوازن (إبراز نقاط القوة جنبًا إلى جنب مع نقاط الضعف في الأداء)
- استخدام الجمل الموضوعية لبناء الفقرات. والجملة الموضوعية هي "جملة فكرتها الرئيسية أو زعمها الرئيسي يتحكم في بقية الفقرة؛ ثم تشرح الفقرة نفسها الفكرة الرئيسية للجملة الموضوعية، أو تطورها، أو تدعمها بالأدلة".[49]

[49] لمزيد من المعلومات، راجع http://grammar.ccc.commnet.edu/grammar/paragraphs.htm

7. خطوات في إعداد التقرير

عند صياغة التقرير، استخدم النموذج أدناه (ص 57-71). فعملية جمع البيانات تتطلب استخدام طائفة من الوسائل المختلفة، مع التأكيد على الاستعراض المكتبي للتشريعات والقضايا والتحقيقات القائمة، فضلاً عن مقابلات المبلغين الرئيسيين. ومن حيث تغطية أحداث بعينها أو مصادر البيانات المحددة زمنيًا، عادة ما تغطي فترة تقرير استعراض الاتفاقية الشهور الأربعة والعشرين السابقة على بدء التحليل.[50] وفيما يلي نبذة عن كل من وسائل جمع البيانات، ولكن المزيد من المعلومات المفصلة حول بيانات بعينها مطلوبة لكل من مواد الاتفاقية الخاضعة للاستعراض يمكن الحصول عليها من نموذج التقرير.

- **معلومات عن التشريعات:** تعد مكتبة تراك القانونية للأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد موردًا مفيدًا أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتحتوي المكتبة على قوانين وفقه ومعلومات بشأن سلطات مكافحة الفساد من أكثر من 175 دولة حول العالم في شكل مفهرس وقابل للبحث وفقًا لكل من أحكام الاتفاقية.[51]
- **معلومات عن القضايا والتحقيقات:** يجب أن يكون هناك بحث شامل عن أي معلومات متاحة على الإنترنت حول السوابق أو التحريات.[52] ولكل سابقة أو تحرٍ مذكور، يجب ذكر المصدر في حاشية، ويفضل أن يحتوي على رابط لموقع على الإنترنت، وقد يكون ذلك خبرًا صحفيًا في جريدة ذائعة. كما يجب أن تتوافر أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن الحكومة، بما فيها أي روابط متاحة. وإن لم تكن هذه المعلومات متاحة على الإنترنت، فقد يستغرق الأمر بعض الوقت للحصول عليها ويجب الإشارة إلى المصدر.
- **التشاور مع الأشخاص الذي يتمتعون بقدر عال من المعرفة:** يجب أن يتضمن التقرير معلومات حول المشاورات مع مسؤولي إنفاذ القانون والأشخاص الآخرين الذين يتمتعون بقدر كبير من المعرفة، من أجل إكسابها ثقلاً أكبر. كما يجب أن يشمل قائمة بكل الذين تم التشاور معهم، ما لم يكن هناك طلب بالحفاظ على سرية الهوية، وفي تلك الحالة يجب ذكر منصب الشخص والمؤسسة التي يتبعها.

---

50 يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعدل هذه الفترة الزمنية، إذا كانت هناك أسباب لاستخدام أفق زمني مختلف اختلافًا طفيفًا. وهذا في حاجة إلى الإشارة إليه في التقرير. كما أن المعلومات حول الأحداث التي حدثت قبلاً قد تعمل كخلفية تاريخية ذات صلة.

51 راجع: www.track.unodc.org/LegalLibrary/Pages/home.aspx

52 التقارير القطرية السنوية بشأن ممارسات حقوق الإنسان الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية تحتوي على جزء بعنوان "الفساد الرسمي والشفافية الحكومية"، وهو يتضمن معلومات حول السوابق والتحريات، www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/index.htm.

- **التشاور مع الحكومة:** يجب الحصول على رأي الحكومة في المسودة شبه النهائية من التقرير ومن المسؤولين المعنيين في وزارة العدل أو الداخلية أو في وكالة مكافحة الفساد، فضلاً عن أحد المندوبين الرسميين عن الحكومة في المؤتمر السابق للدول الأطراف في الاتفاقية.[53] ومن شأن ذلك أن يساعد على تفادي الأخطاء وبناء حوار حول القضايا المغطاة في التقرير. ويجب أخذ هذه المدخلات في الاعتبار، ولكن الناتج النهائي يجب أن يكون مستقلاً وأن يعكس الحكم الموضوعي للأدلة المجمعة. كما يجب تحديد المواعيد في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل أي اجتماعات حول التقرير، ويجب أن تقدم المسودة لإتاحة ما يكفي من الوقت للآراء الهادفة.
- **التفسيرات:** يعد تفسير الإجابات أمرًا مهمًا للغاية إذ أنه يعزز مصداقية التقرير وقدرته على الإقناع بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق تقديم الأسس الحقائقية والمنطقية التي تقوم عليها الإجابات.

نموذج منظمة الشفافية الدولية لتقرير منظمات المجتمع المدني الموازي لاستعراض الاتفاقية©

← التعليمات والإرشادات الخاصة بكل قسم واردة باللون الأزرق.

مقدمة

[53] يمكن إيجاد قائمة بالمشاركين في المؤتمر السابق للدول الأعضاء على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

رجاءً استخدم الهيكل التالي:

وقع (اسم البلد) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في (التاريخ) وصدق عليها في (التاريخ).

ويستعرض التقرير تنفيذ (اسم البلد) وإنفاذه بعض المواد المختارة في الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويهدف التقرير إلى المساهمة في عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية الجارية حاليًا والتي تغطي هذين الفصلين. وقد اختار فريق استعراض تنفيذ الاتفاقية (اسم البلد) في تموز/ يوليو 2010 عن طريق القرعة من أجل استعراض السنة (الأولى/ الثانية/ الثالثة/ الرابعة) من العملية. وقد قدمت مسودة من هذا التقرير إلى حكومة (اسم البلد) (حسب الاقتضاء).

النطاق: إن أكثر مواد الاتفاقية التي تلقى عناية خاصة في هذا التقرير هي تلك التي تغطي الرشوة (المادة 15)، ورشوة الموظفين الأجانب (المادة 16)، والاختلاس (المادة 17)، وغسل الأموال (المادة 23)، والتزام الشخصيات الاعتبارية (المادة 26)، وحماية الشهود (المادة 32)، وحماية المبلغين (المادة 33)، والتعويض عن الضرر (المادة 35)، والمساعدة القانونية المتبادلة (المادة 46). (الاقتباس من القائمة بتصرف حسب الحاجة)

الهيكل: القسم الأول من التقرير هو ملخص تنفيذي، ويحتوي على النتائج بشكل مختصر، والاستنتاجات والتوصيات بشأن عملية الاستعراض، وتوفر المعلومات، فضلاً عن تنفيذ مواد الاتفاقية المختارة وإنفاذها. ويغطي القسم الثاني إجراء عملية الاستعراض في (اسم البلد) إلى جانب قضايا الحصول على المعلومات. أما القسم الثالث فيستعرض تنفيذ الاتفاقية وإنفاذها، بما في ذلك القضايا الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني وبنظام الإنفاذ، مع أمثلة للممارسات الجيدة والسيئة. كما يغطي القسم الرابع التطورات الأخيرة، بينما يحدد القسم الخامس مجالات العمل ذات الأولوية حسب التوصيات.

المنهجية: قام بإعداد التقرير (اسم منظمة المجتمع المدني) بتمويل من (الاسم إن أمكن). وقد بذلت المجموعة جهدًا للحصول على المعلومات من أجل التقارير من المكاتب الحكومية وللانخراط في حوار مع المسؤولين الحكوميين. وكجزء من هذا الحوار، تمت إتاحة جزء من التقرير لهم حيثما أمكن.

وقد أعد التقرير باستخدام الإرشادات ونموذج التقرير الذي صممته منظمة الشفافية الدولية لاستخدام منظمات المجتمع المدني. ولا تعكس هذه الأدوات فقط قائمة مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولكنها تبسطها، كما أنها تدعو للقيام بالتقييمات القصيرة نسبيًا مقارنة بالتقييمات الذاتية حسب القائمة الرسمية المفصلة. وقد طرح نموذج التقرير مجموعة من الأسئلة حول عملية الاستعراض، وفي القسم المعني بالتنفيذ والإنفاذ، طلب نماذج للممارسات الجيدة والمجالات التي تبرز فيها الحاجة إلى تحسين في بعض المناحي المختارة، وتحديدًا فيما يتعلق بمواد الاتفاقية أرقام 15، و16، و17، و20، و23، و26، و32، و33، و35، و46(9) (ب) و(ج). (الاقتباس من القائمة بتصرف حسب الحاجة)

وخلال إعداد هذا التقرير، أخذ المؤلفون في حسبانهم عملية الاستعراض الأخير لـ(اسم البلد) التي قام بها (الإشارة إلى آليات الاستعراض الأخرى). (إن كان مناسبًا).

1. الملخص التنفيذي

(بحد أقصى 1500 كلمة)

اذكر هنا بعض النقاط البارزة حول العملية والامتثال عمومًا، بما في ذلك أوجه القصور الفادحة وقصص النجاح. ويجب أن يتبع الهيكل بقدر الإمكان هيكل التقرير. وتذكر أنه في الوقت الذي سيتم فيه نشر التقرير الكامل، فلن يتم تقديم سوى الملخص التنفيذي لمؤتمر الدول الأطراف كمساهمة رسمية لعملية الاستعراض.

إجراء العملية

الجدول 1: الشفافية ومشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية الاستعراض

هل أعلنت الحكومة تفاصيل الاتصال بجهة الاتصال القطرية؟	نعم/ لا
هل تم التشاور مع المجتمع المدني في إعداد التقييم الذاتي؟	نعم/ لا
هل تم نشر التقييم الذاتي على الإنترنت أم تم تقديمه لمنظمات المجتمع المدني؟	نعم/ لا

هل وافقت الحكومة على زيارة للبلد؟	نعم/ لا
هل دعي المجتمع المدني لتقديم معلومات للمسؤولين الرسميين عن الاستعراض؟	نعم/ لا
هل التزمت الحكومة بنشر التقرير القطري الكامل؟	نعم/ لا

توفر المعلومات (فقرة واحدة)

تقييم عام لوجود المعلومات المطلوبة للتقرير وإمكانية الحصول عليها، وتوصيف سريع للمؤسسات التي تم الاتصال بها للحصول على هذه المعلومات. اشِر إلى التقدم بطلبات للحصول على المعلومات حسب التشريع إن كان قد حدث.

التنفيذ في القوانين والإنفاذ

تفصيل النقاط الرئيسية للتنفيذ والإنفاذ، بما فيها التحديات ودواعي القلق (مع الإشارة إلى مراجع أي سابقة قضائية جديرة بالذكر).

الجدول 2: جدول موجز التنفيذ والإنفاذ

مادة الاتفاقية	وضع التنفيذ	كيفية إنفاذ هذه الأحكام عمليًا
المادة 15 (الرشوة)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف

المادة 16 (رشو الموظفين العموميين الأجانب)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادة 17 (الاختلاس)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
لمادة 20 (الإثراء غير المشروع)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادة 23 (غسل الأموال)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادة 26 (مسؤولية الشخصيات الاعتبارية)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادتان 32 و33 (حماية الشهود + المبلغين عن الفساد)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادة 35 (التعويض عن الضرر)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف
المادة 46(9) (ب) و(ج) (المساعدة القانونية المتبادلة)	بالكامل/ جزئيًا/ غير منفذة	جيد/ متوسط/ ضعيف

عند تقييم ما إذا كانت مادة الاتفاقية قد تم تنفيذها بالكامل أم جزئيًا في شكل قانون، يجب القيام بتقييم، وليس فقط الاكتفاء بذكر قانون سارٍ، بل الإشارة إلى ما إذا كان هذا القانون به ثغرات أو تناقضات. وإذا كانت هذه بسيطة نسبيًا، فالمادة يمكن اعتبارها منفذة. أما إذا كانت هناك ثغرات أو تناقضات كبيرة، أو إن لم يكن هناك قانون في الأساس، فالمادة ربما تعتبر غير مطبقة. كما يرد إرشاد محدد أدناه حول تقييم تنفيذ مواد مختلفة في القوانين.

وعند تقييم ما إذا كان الإنفاذ جيدًا أم متوسطًا أم ضعيفًا، فلا بد من أخذ سريان الأحكام القانونية المعنية عمليًا في الحسبان، وما إذا كانت هناك عوائق أمام تطبيقها العملي، ونوع النواتج الموجودة عند تطبيق الأحكام المعنية.

توصيات للإجراءات ذات الأولوية

التوصيات الرئيسية لتغطيتها كلما كان مناسبًا:

- تفاعل الحكومة مع المنظمات غير الحكومية
- الحصول على المعلومات
- التنفيذ
- الإنفاذ

2. **تقييم عملية الاستعراض ل**(اسم البلد) (صفحة إلى صفحتين)

يطلب هذا الجزء تقييمًا لشفافية عملية استعراض الحكومة.

أ. **تقرير عن عملية الاستعراض**

اكمل الجدول 3 مع توفير تفاصيل الشفافية، والزيارات القطرية، ومشاركة المجتمع المدني في عملية استعراض الاتفاقية التي أجرتها حكومتك.

وقد تمتد عملية الاستعراض إلى فترة زمنية تتعدى العام الواحد مع إمكانية الزيارة القطرية بعد ستة أشهر أو أكثر من بدئها. ومن ثم، فاستنادًا إلى موعد بدء منظمة المجتمع المدني العمل على هذا التقرير، قد تتمكن من إكمال هذا الجدول لبعض الوقت أو قد لا تتمكن من ذلك.

وبشأن الإفصاح عن المعلومات لجهة الاتصال، إن حدث ذلك، أشر إلى إتمام ذلك عبر الإنترنت أم عبر وسائل أخرى.

وفيما يختص بأسئلة التشاور مع المجتمع المدني في التقييم الذاتي ومساهمات المجتمع المدني للمراجعين الرسميين، أشر في قسم التعليقات إلى كون الدعوة شاملة أم تم توجيهها لمجموعة مختارة، وإن أمكن، كيفية هذا الاختيار.

الجدول 3: شفافية العملية الحكومية لاستعراض الاتفاقية

هل قامت الحكومة بالإعلان علنًا عن الاستعراض؟	نعم/ لا	*تعليقات*
هل أفصحت الحكومة عن معلومات بشأن جهة الاتصال القطرية؟	نعم/ لا	*تعليقات*

هل كان جدول الاستعراض معروفًا؟	نعم/ لا	*تعليقات* أشر إلى إتمام الاستعراض في موعدها إن حدث
هل تم التشاور مع المجتمع المدني خلال الإعداد للتقييم الذاتي؟	نعم/ لا إن كانت الإجابة بنعم، فمن الذي تم التشاور معه؟ (ضع علامة بجانب الاختيار) ○ مجموعات الحصول على المعلومات ○ الشبكات الأكاديمية ○ مجموعات مناهضة الفساد ○ النقابات ○ المجموعات النسائية ○ أخرى (مع ذكرها)	*تعليقات* - اذكر المنظمات التي تم التشاور معها - اشر إلى تاريخ المشاورة
هل نُشر التقييم الذاتي على الإنترنت أو قُدِّم للمجتمع المدني؟	نعم/ لا	*تعليقات* ادخل الرابط إن أمكن وتاريخ النشر أو معلومات عن متى/ كيف تم تقديم التقييم الذاتي
هل وافقت الحكومة على زيارة للبلد؟	نعم/ لا	*تعليقات* اذكر تاريخ الزيارة
هل تمت زيارة البلد؟	نعم/ لا	*تعليقات*
هل دعي المجتمع المدني لتقديم المعلومات للمسؤولين الرسميين عن الاستعراض؟	نعم/ لا إذا كانت الإجابة بنعم، فمن الذي تمت دعوته؟ (ضع علامة بجانب الاختيار)	*تعليقات* - اذكر المنظمات المدعوة - ادخل شكل المساهمات المقدمة

	○ مجموعات الحصول على المعلومات ○ الشبكات الأكاديمية ○ مجموعات مناهضة الفساد ○ النقابات ○ المجموعات النسائية ○ أخرى (مع ذكرها)	
هل دعي القطاع الخاص لتقديم المعلومات للمراجعين الرسميين؟	نعم/ لا	*تعليقات* - ادخل أسماء الشركات/ المنظمات المدعوة - ادخل شكل المساهمات المقدمة
هل التزمت الحكومة بنشر التقرير القطري كاملاً؟	نعم/ لا/ غير معروف	*تعليقات* اشر إلى كونه نشر من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و/ أو البلد نفسه، وضع رابطًا إن أمكن.
هل أعلنت الحكومة علنًا عن نتائج الاستعراض وخطط متابعة التوصيات؟	نعم/ لا	*تعليقات*

ب. النفاذ إلى المعلومة

يجب أن يعكس هذا الجزء معلومات حول سهولة نفاذ عامة الأشخاص إلى المعلومات فيما يختص بنفيذ الاتفاقية وإنفاذها على المستوى الوطني، ولا سيما إذا كان هناك تشريع بشأن الحصول على المعلومات ليسهل هذه العملية.

قدم التعليقات بشأن توفر المعلومات (مثلاً، الإحصاءات، وتفاصيل الملاحقات القضائية، والأحكام) من أجل إعداد هذا التقرير. على سبيل المثال:

- صف الخطوات التي اتخذها الخبير لكي يحصل على المعلومات المطلوبة لإعداد التقرير: أي الهيئات الحكومية أو الأخرى التي قمت بالاتصال بها؟ هل هناك هيئة حكومية بعينها لها علاقة بسياسة مكافحة الفساد؟ وإن كان الأمر كذلك، فمتى أنشئت؟ وما هي أهدافها وإنجازاتها؟
- هل حاول الخبير التقدم بطلب رسمي للحصول على المعلومات بناء على قانون الحصول على المعلومات أو أي قانون آخر؟ وإن كان الأمر كذلك، حدد هذا التشريع المعني.
- هل اعتمد الخبير على مصادر أخرى للحصول على المعلومات ذات الصلة (مثلاً، الإعلام، تقارير المجتمع المدني)؟ حددها.
- ما المعوقات التي واجهتها في الحصول على المعلومات اللازمة؟ هل تتعلق المعوقات بنقص تجميع الحكومة للمعلومات، أم بالعوائق القانونية، أم بمجرد عدم رغبة الحكومة في السماح بالحصول على المعلومات المطلوبة؟ وهل يسهل الحصول على معلومات بشأن عدد القضايا؟ وبشأن تفاصيلها؟

لاحظ أن الحصول على المعلومات قد يختلف وفقًا لاختلاف فئات المعلومات. فقد يكون من السهل نسبيًا الحصول على نسخ من القوانين واللوائح، على الرغم من أن ذلك قد لا يحدث في بعض البلدان. وكثيرًا ما تزداد صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية حول الإنفاذ، على الرغم من نشر ذلك على الإنترنت في بعض البلدان. ولكن من الأصعب، تقريبًا في كل الحالات، الحصول على تفاصيل بشأن القضايا المنظورة أمام القضاء أو المنتهية في الوقت الراهن. ويجب تمييز هذه الفئات الثلاثة للمعلومات عند الإجابة على هذا السؤال.

3. تنفيذ الاتفاقية وإنفاذها (4-5 صفحات)

أ. القضايا الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني وإنفاذ القوانين

يركز هذا الجزء على بعض مواد الاتفاقية ويسأل عن مدى تنفيذ هذه المواد في شكل قوانين وطنية، وما الإجراءات الإضافية المطلوبة لضمان الإذعان.

المادة 15: رشو الموظفين العموميين الوطنيين

المادة 16: رشو الموظفين العموميين الأجانب

يجب أن تتضمن جريمة رشو الموظفين العموميين الوطنيين كلاً من الرشوة الإيجابية (عرض الرشاوى) والرشوة السلبية (تلقي الرشاوى أو التماسها). ويجب أن يكون تعريف الرشوة واسعًا، بحيث يشمل المواقف التي لا يتم فيها عرض شيء ملموس، وحيثما كانت الميزة موعودة أو مقدمة إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط. كما يجب أن يكون تعريف الموظف العمومي واسعًا ليشتمل على أي شخص يقوم بوظيفة عامة أو يقدم خدمة عامة.

ملحوظة: اضمن الإشارة إلى مكونات الرشوة الإيجابية والسلبية.

وقد تتضمن نقاط الضعف الرئيسية ما يلي:

- محدودية تعريف الرشوة
- محدودية تعريف السلوك المحظور
- محدودية تعريف مادة الرشوة، مثلاً، أنواع المزايا المغطاة
- عدم شمول الرشاوى من أجل مزايا للغير أو الرشاوى عبر الوسطاء
- ارتفاع مستويات الأدلة المطلوبة لإثبات فساد الاتفاق
- متطلبات متعلقة بالعنصر العمدي للجريمة
- الحصانات (راجع أيضًا المادة 30(2))
- حدود الولايات القضائية (راجع أيضًا المادة 42)، مثلاً، القيود المفروضة على تطبيق الولاية القضائية للجنسية أو للحدود الإقليمية
- الدفاعات غير الملائمة، مثل الندم الفعال
- عدم صرامة العقوبات
-

المادة 17: اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي

يجب أن يشكل التشريع المعني باختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل الموظفين العموميين جزءاً من القانون الجنائي وليس فقط القانون المدني أو الإداري.

ويجب أن تغطي الجريمة أفعالاً لصالح الموظفين العموميين أو أي شخص أو كيان آخر. كما يلزم وجود تعريف شامل للممتلكات لتغطية كامل نطاق الموجودات المختلسة.

ملحوظة: هل تنتقل البينة إلى المتهم لإثبات أن الأموال موضوع السؤال قد تم الحصول عليها بشكل قانوني؟

وقد تتضمن نقاط الضعف الرئيسية تعريفًا محدودًا للممتلكات.

المادة 20: الإثراء غير المشروع

لأغراض هذه المادة، يشير الإثراء غير المشروع إلى ارتفاع كبير في موجودات مسؤول عام لا يستطيع تفسيره بشكل معقول استنادًا إلى دخله المشروع.

ملحوظة: هل تنتقل البينة إلى المتهم لإثبات أن الإثراء موضوع السؤال قد حدث بشكل قانوني؟

المادة 23: غسل العائدات الإجرامية

يجب أن يقر التشريع تحديدًا الرابط بين الممارسات الفاسدة وغسل الأموال. ويجب أن تتضمن جريمة غسل الأموال 1) تحويل أو نقل العائدات الإجرامية؛ 2) إخفاء العائدات الإجرامية أو تمويهها؛ 3) اكتساب العائدات الإجرامية أو حيازتها أو استخدامها؛ 4) المشاركة في ارتكاب أي من الأفعال المجرمة، أو التعاون أو التآمر على ارتكابه، والشروع في ارتكابه والمساعدة والتشجيع على ذلك وتسهيله، وإسداء المشورة بشأنه.

وعند تحديد كون الممتلكات عائدات إجرامية، لا يجب أن يكون هناك شرط بإدانة الشخص بالجرم الأصلي. ويجب أن يكون تعريف الجرائم الأصلية لغسل الأموال شاملاً، كما يجب أن يورد الممارسات الإجرامية المتعلقة بالفساد على وجه التحديد. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن الجرم الأصلي الأفعال التي تمت في بلد آخر إذا شكلت هذه الأفعال جرمًا أصليًا لو كانت قد ارتكبت محليًا.

ملحوظة: هل تحتوي قائمة الجرائم الأصلية لغسل الأموال جرائم الفساد؟ اذكر ما إذا كانت جرائم الفساد واردة بالتحديد، أم ضمن فئة واسعة من الجرائم الأصلية مثل "جميع الأفعال المجرمة".

ولعل نقاط الضعف الرئيسية قد تتضمن ما يلي:

- محدودية تعريف غسل الأموال
- اشتراط إدانة الشخص أولاً بارتكاب جرم أصلي
- محدودية قائمة الجرائم الأصلية
- عدم خضوع الشخصيات الاعتبارية للمسؤولية الجنائية عن غسل الأموال أو عدم كفاية العقوبات بموجب القانون المدني أو الإداري
- محدودية الولاية القضائية (راجع أيضًا المادة 42)، مثل، القيود المفروضة على سلوك تم ضمن ولاية قضائية أخرى
- اشتراطات تختص بالعنصر العمدي للجرم
- عدم صرامة العقوبات

المادة 26: مسؤولية الشخصيات الاعتبارية

هناك حاجة إلى استحداث تشريع لإخضاع الشخصيات الاعتبارية للمساءلة عن جرائم متعلقة بالفساد، بموجب القانون الجنائي في الوضع الأمثل، ولكن إن لم يمكن ذلك، فبموجب القانون المدني أو الإداري، مع فرض ما يكفي من العقوبات. ولا يجب أن تعتمد مسؤولية الشخصيات الاعتبارية على المسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي الذي ارتكب الجرم. فالعقوبات المالية أو العقوبات الأخرى للأفعال المجرمة المتعلقة بالفساد يجب أن تكون شديدة بما فيه الكفاية بحيث تصبح فعالة ومتناسبة ورادعة. ومثالاً على العقوبات غير الرادعة العقوبات المالية المنخفضة جدًا حتى أن المزايا المحتملة الناشئة عن الرشوة تفوق تكاليفها المحتملة.

ملحوظة: اشرح ما إذا كانت الشخصيات الاعتبارية مسؤولة بموجب القانون الجنائي أم المدني أم الإداري. كم عدد الشركات التي عوقبت بموجب القانون الجنائي أم المدني أم الإداري عن ممارسات إجرامية متعلقة بالفساد في السنوات الثلاث الأخيرة؟ هل عقوبات الشخصيات الاعتبارية التي ارتكبت أفعالاً إجرامية متعلقة بالفساد فعالة ومتناسبة ورادعة؟

وقد تتضمن نقاط الضعف الرئيسية ما يلي:

- انعدام المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية عن الأفعال المجرمة المتعلقة بالفساد
- اعتماد المسؤولية على المسؤولية الجنائية للشخصية الطبيعية
- عدم صرامة العقوبات

المادة 32: حماية الشهود والخبراء والضحايا

المادة 33: حماية المبلغين

يجب أن تكون حماية الشهود والخبراء والضحايا والمبلغين شاملة قدر الإمكان، حسب إمكانات الدولة، ويجب أن تتضمن حماية أسرهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم. كما يجب أن تمتد الحماية لتشمل أيضًا الأشخاص الذين يبلغون عن الأفعال المجرمة، ويساعدون في التحقيقات و/ أو يتعاونون في القضايا، فضلاً عمن يقومون بالإدلاء بشهادتهم بالفعل. كما يجب تقديم فرصة ملائمة وآمنة للضحايا لعرض آرائهم ومخاوفهم خلال الإجراءات الجنائية.

ملحوظة: أشر إلى كفايتها بالنسبة للرجال والنساء كليهما.

ولعل نقاط الضعف الرئيسية تتضمن ما يلي:

- انعدام وجود آلية شكوى يسهل الوصول إليها وتحافظ على سرية الهوية
- انعدام الحماية من انتقام رب العمل في مكان العمل.

المادة 46(9): المساعدة القانونية المتبادلة في غياب ازدواجية التجريم

بالتوافق مع روح الاتفاقية، لا يجب أن تمثل ازدواجية التجريم عائقًا أمام توفير المساعدة القانونية المتبادلة بفعالية. ويجب أن يتسع نطاق المساعدة القانونية المتبادلة اتساعًا كبيرًا لإتاحة تقديمها إلى أقصى حد ممكن، حتى في ظل غياب ازدواجية التجريم. ويتعلق هذا على وجه التحديد بالقضايا التي تنطوي على تدابير غير قسرية، حيث لا يجب طلب ازدواجية التجريم من أجل الاستجابة لطلب المساعدة القانونية المتبادلة.

ملحوظة: هل هناك أحكام قانونية في تشريع البلد يسمح بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في ظل غياب ازدواجية التجريم؟ هل واجه بلدك أي مصاعب في توفير المساعدة القانونية المتبادلة أو في الحصول عليها؟ إن إمكن، أشر إلى البلدان التي حدثت معها مشاكل في المساعدة القانونية المتبادلة.

ولعل نقاط الضعف الرئيسية تتمثل في الآتي:

- طلب ازدواجية التجريم، بما يتضمنه ذلك من أغراض المساعدة القانونية المتبادلة غير القسرية
- انعدام النظام المركزي لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

1. المجالات التي تظهر الممارسات الجيدة

أشر إلى مادة الاتفاقية، ثم إلى التشريع الوطني المعني واشرح الممارسة الجيدة.

قدم أمثلة على الممارسة الجيدة. ويجب أن تتضمن مراجع التشريعات الوطنية إشارة إلى تاريخ صدور القانون والمواد/ الأحكام بعينها التي تتم مناقشتها، إلخ.

يجب أن يتضمن هذا القسم إشارات إلى القوانين المتعمقة على وجه التحديد في تنفيذ الاتفاقية، أو أمثلة لإنفاذ سارٍ بعينه. كما يجب ذكر جميع البنود في الجدول أعلاه كلما صنفت مادة الاتفاقية على أنها "منفذة بالكامل" وكلما كان الإنفاذ "جيدًا".

2. مجالات قصور الأداء

أشر إلى مادة الاتفاقية المعنية، ثم إلى التشريع الوطني المعني (إن وجد)، ثم اشرح أوجه القصور.

قدم أمثلة لأوجه القصور. ويجب أن تتضمن الإشارة إلى التشريعات المحلية مراجع بتاريخ صدور القانون والمواد/ الأحكام بعينها التي تتم مناقشتها، إلخ.

كما يجب أن يغطي هذا القسم جميع البنود من الصندوق أعلاه الواردة في أسفل الفئة، أي "غير منفذ" في قانون أو إنفاذ "ضعيف" عمليًا. وإضافة إلى ما سبق، يجب أن يتضمن أسوأ الحالات التي تم فيها تنفيذ مادة ما "جزئيًا" أو إنفاذها إنفاذًا "متوسطًا".

3. التوصيات

حدد توصياتك للإجراءات ذات الأولوية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية.

ب. القضايا الرئيسية المتعلقة بنظام الإنفاذ

فيما يلي بعض مجالات الاهتمام:

- **وجود قضايا أو تحقيقات والعقوبات الملائمة المفروضة:** في ظل غياب القضايا والتحقيقات أو القضايا المنتهية بأحكام ملائمة، يتبدى سبب يدعو للاستفسار عما إذا كان هناك قصور في نظام الإنفاذ. وبالمثل، إذا كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن القضايا الصغيرة فقط هي التي تتم ملاحقتها، أو بأن بعض القضايا الكبيرة لا تتم ملاحقتها، فهناك سبب آخر يدعو للاستفسار حول فعالية نظام الإنفاذ.
- **استقلال أعضاء النيابة العامة ووكالات الإنفاذ الأخرى والقضاء:** إن وجود هيئات إنفاذ فعالة ومستقلة لهو أمر ضروري من أجل ردع الأفراد عن المشاركة في أعمال الفساد، ومن أجل إنصاف ضحايا الفساد. وعلى نفس النسق، تعد قوة القضاء أمرًا ضروريًا لإنفاذ القانون ضد الفساد.
- **الأولوية الموكلة لقضايا الفساد:** سواء كان نظام الإنفاذ ينشئ حوافز لتقصي قضايا الفساد أو روادع عنه، فقد تؤثر القضايا على الإنفاذ. ونظرًا لأن السعي وراء هذه القضايا كثيرًا ما يمثل صعوبة ويحتاج إلى موارد كثيرة، وقد يؤثر على النمو المهني لمسؤولي إنفاذ القوانين، فقد يؤثر ذلك على الأولوية المعطاة لقضايا الفساد.
- **هيئة الإنفاذ:** تتسم قضايا الفساد بتعقيدها واقتضائها خبرة كبيرة. وقد يتردد أعضاء النيابة في ملاحقة القضايا المتعلقة بالفساد نظرًا لمحدودية عدد الموظفين وضخامة تراكم القضايا المحلية. وسيتعاظم هذا التردد في تقديم هذه القضايا للعدالة كلما تركت مسؤولية التحقيقات والملاحقة القضائية للمكاتب الإقليمية أو المحلية.
- **التنسيق بين التحقيقات والنيابة:** قد يؤدي انعدام التنسيق بين وكالات التحقيق وخدمات الملاحقة القضائية إلى إسقاط القضايا الواعدة أو تأجيلها.
- **تداخل مسؤوليات الوكالات:** قد يشكل هذا مشكلة إذا كان يتسبب في عمل المسؤولين من أجل أغراض متضاربة أو إذا كان يؤدي إلى امتناع إحدى الوكالات عن العمل انتظارًا لمبادرة وكالة أخرى به.

- **وحدات متخصصة في النيابات (المادة 36):** لكي يتم التغلب على عوائق الملاحقة القضائية للأفعال المجرمة المتعلقة بالفساد، يقوم العديد من البلدان بإسناد مسؤولية القضايا المتعلقة بالفساد إلى مكتب متخصص. وكلما تضاعف ابتعاد إنفاذ القوانين ضد الفساد عن المركزية، فمن ضمن الخيارات الأخرى المطروحة أمام الحكومات أن تأخذ خطوات للإشراف على الإنفاذ وتنسيقه من قبل المكاتب اللامركزية.
- **الموارد الكافية:** تتسم قضايا الفساد بتعقيدها وتطلبها الكثير من الوقت والعمل؛ ومن ثم، فوجود ما يكفي من الموارد المادية والموظفين المدربين أمر بالغ الأهمية. وقد يتردد وكلاء النيابة في تقديم القضايا المتعلقة بالفساد للعدالة نظرًا لمحدودية عدد الموظفين وضخامة تراكم القضايا المحلية.
- **قدرة سلطات الإنفاذ:** يعني تعقيد قضايا الفساد وفنيتها اقتضاءها خبرة متخصصة، بما في ذلك محامين ومحققين ومحاسبين قضائيين مدربين.
- **فرص للتأخر الإجرائي:** إذا سمحت الإجراءات بتأخير غير معقول، فقد يقوض ذلك من جهود الإنفاذ ويرفع من تكاليفه.
- **آلية الشكوى:** من ضمن أفضل طرق كشف أدلة الفساد التقارير أو البلاغات المقدمة لسلطات إنفاذ القانون من قبل أشخاص ذوي دراية بما يدور من ممارسات داخل أروقة المؤسسات. ولكي يحدث ذلك، لا بد أن توجد قنوات للإبلاغ يسهل استخدامها نسبيًا لمن يمتلكون معلومات، وبحيث تحمي سرية هويتهم، وتقدم المعلومات للسلطات الحكومية القادرة على معالجتها.
- **نشر الوعي العام:** لكي يتم تحسين أثر القوانين وإنفاذها، من المهم أن توفر الحكومة معلومات بشأن إنفاذ القوانين فيما يتعلق بالفساد للقطاعين العام والخاص وللجمهور.

1. الإحصائيات

اكتب الأرقام الدالة على عدد القضايا التي تمت ملاحقتها فيما يتعلق بكل من مواد الاتفاقية الخاضعة للاستعراض. واشر في الحواشي إلى جميع مصادر المعلومات، بما فيها روابط المواقع حيثما أمكن. وإن لم تتوفر المعلومات، فاكتب شرحًا مختصرًا عن الجهود المبذولة للاتصال بالسلطات المسؤولة والاستجابات المتلقاة. واكتب المعلومات في الجدول أدناه، وفي نهايته، اكتب تحليلاً مختصرًا للبيانات وما يدلل عليه حول الإنفاذ في البلد.

الجدول 4: إحصائيات القضايا

المادة	المحاكمات (القائمة والمنتهية)	الاتهامات	التسويات	البراءات	القضايا الواردة على

					قائمة الانتظار
المادة 15(أ) رشو الموظفين العموميين الوطنيين (إيجابية)					
المادة 15(ب) رشو الموظفين العموميين الوطنيين (سلبية)					
المادة 16 رشو الموظفين العموميين الأجانب					
المادة 17 اختلاس الممتلكات وتبديدها وتسريبها من قبل موظف عام					
المادة 20 الإثراء غير المشروع					
المادة 23 غسل الأموال المرتبط بالفساد					

2. معلومات بشأن القضايا والتحقيقات

اكتب المعلومات التالية حول أي ملاحقات قضائية وإجراءات مدنية وإدارية بارزة في كل من فئات المجموعات التالية:

- اسم القضية بما فيها أطرافها

- تاريخ بدء الملاحقة القضائية
- مختصر الاتهامات المبدئية
- الجزاءات أو أي عقوبات أخرى مطلوب فرضها
- وضع القضية، بما فيها التاريخ المتوقع لجلسة المحاكمة أو الاستئناف
- أي عوائق تعرفها من شأنها أن تعرقل القضية

ولكي تحدد ما إذا كانت القضية كبيرة أم لا، انظر على سبيل المثال فيما إذا كان متورطًا فيها مسؤول في شركة كبيرة متعددة الجنسيات أو مسؤول حكومي كبير، والمبلغ المعني، وخطورة القضية. وإذا كانت هناك عدة قضايا، فاختر عشرة من أهمها، وأشر في الحواشي إلى جميع مصادر المعلومات، بما فيها روابط المواقع كلما أمكن.

3. أمثلة على الممارسات الجيدة أو تقدم الإنفاذ

قدم تفسيرًا مختصرًا لهذه الممارسات الجيدة، مع الإشارة عند الملاءمة إلى مادة الاتفاقية المعنية. على سبيل المثال:

- إنفاذ القانون لملاحقة قضايا فساد كبيرة أو لإجراء تحسينات
- أدلة استقلال المحققين والنيابة والقضاء
- أدلة ملائمة وتناسب العقوبات المفروضة فيما يتعلق بأعمال الفساد وممارساته
- كفاية الموارد أو التدريب أو زيادتهما
- التنسيق الجيد أو المتنامي

4. أوجه القصور البارزة في نظام الإنفاذ فيما يتعلق بالأفعال المجرمة بموجب الاتفاقية

قدم شرحًا مختصرًا لأوجه القصور الرئيسية في نظام الإنفاذ، مع الإشارة حسب الملاءمة إلى مادة الاتفاقية المعنية. على سبيل المثال:

- عدم إعطاء الأولوية لقضايا الفساد في إنفاذ القوانين

- انعدام استقلالية المحققين والنيابة والقضاء
- الافتقار إلى المهارات والتدريب من أجل التحقيق في قضايا الفساد
- انعدام وحدات مكافحة الفساد المتخصصة
- شح الموارد
- فرص التأخر الإجرائي في العمليات والإجراءات
- تداخل مسؤوليات الوكالات مما يؤدي إلى الارتباك
- انعدام التنسيق بين التحقيقات والملاحقة القضائية
- الافتقار إلى التوعية

5. التوصيات

ضع توصياتك للإجراءات ذات الأولوية من أجل تحسين نظام الإنفاذ.

4. التطورات الأخيرة (نصف صفحة)

صف التطورات الأخيرة في المجالات التي يغطيها هذا التقرير الموازي أو في أي مجالات أخرى تشعر بوجاهتها في مجال تنفيذ الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، مثل التشريعات الجديدة، ومشروعات القوانين الجديدة، والتعديلات الدستورية التي استحدثت في السنوات الثلاثة الأخيرة.

ملحق

قائمة بالأشخاص الذين تمت استشارتهم (والمؤسسات التي ينتمون إليها):

شكر وتقدير

الملحق 4: صياغة تعليق على تقرير الاستعراض القطري: الإرشادات ونموذج التقرير

تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني على إعداد تعليق على تقرير الاستعراض الرسمي لبلدك (الملخص التنفيذي أو التقرير الكامل إن كان متاحًا). ويشمل ذلك:

- مجموعة من الإرشادات التي تتناول القضايا الرئيسية
- نموذجًا مقترحًا للتقرير مصحوبًا بإرشادات في نهاية كل من أقسامه.

الإرشادات

يستهدف التعليق على تقرير الاستعراض القطري الحكومة والمسؤولين العموميين والمتخصصين في المجال. وعليك أن تعد تحليلاً شاملاً، إن أمكن، للملخص التنفيذي و/ أو التقرير الكامل إن كان متاحًا.

إذا كنت قد أعددت تقرير المجتمع المدني الموازي (راجع الملحق 3) أو أي تحليلات أخرى للتنفيذ، يمكنك مقارنة نتائجك وتوصياتك بالتقرير الرسمي.

وإن كنت لم تقم بعد بأي تحليلات لتنفيذ الاتفاقية، فسوف تحتاج إلى القيام بالتحليل في هذه المرحلة (راجع القسم الرابع من هذا الدليل). ولعلك تطلع على نتائج الملخص التنفيذي/ التقرير الكامل حسب المادة تلو الأخرى ثم تعلق عليها.

كما يمكنك إبراز النتائج والتوصيات التي تتفق معها وتعتبرها مهمة. ويتعين عليك أن تلفت النظر لأي مظاهر عدم دقة، أو حذف، أو تضارب، أو أخطاء. وإن أشرت إلى نقاط الضعف، عليك أن تأخذ في اعتبارك أن هذا قد يثير الشك سواء حول قيمة التقرير أو حول موقفك الشخصي.

لمزيد من الإرشادات لإعداد هذا التقرير، راجع الملحق 3.

نموذج التعليق على تقرير الاستعراض القطري

يشابه النموذج الحالي ذاك الوارد في الملحق 3 ولكن مع اختلاف واضح، هو أنه لا يجب استخدامه إلا بعد انتهاء دورة عملية الاستعراض وإتاحة تقارير استعراض الاتفاقية لبلدك.

ويقدم هذا الجزء تعليمات وإرشادات بعينها لكل من الأقسام باللون الأزرق.

مقدمة

استخدم الهيكل التالي:

وقع (اسم البلد) على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) في (التاريخ) وصدق عليها في (التاريخ).

ويقدم هذا التقرير تعليقًا على نتائج (تقرير استعراض التنفيذ/ الملخص التنفيذي/ تقرير التقييم الذاتي) على المستوى القطري في (اسم البلد)، ويحلل تنفيذ وإنفاذ مواد مختارة في الفصل/ الفصول (الثاني، الإجراءات الوقائية)/ (الثالث، التجريم وإنفاذ القانون)/ (الرابع، التعاون الدولي)/ (الخامس، استرداد الموجودات)/ (السابع، المساعدة الفنية وتبادل المعلومات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

النطاق. مواد الاتفاقية التي يتم تسليط الضوء عليها على وجه التحديد هي (عنوان كل من المواد ورقمها).

المنهجية. أعد التقرير (اسم منظمة المجتمع المدني) بتمويل من (ذكر الاسم كلما كان ملائمًا). وقد اشتركت (اسم منظمة المجتمع المدني) في عملية الاستعراض من خلال (إن أمكن، اذكر دورك في المشاركة).

وقد أعد التقرير باستخدام الإرشادات ونموذج التقرير الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية لاستخدام منظمات المجتمع المدني.

وخلال إعداد هذا التقرير، أخذ المؤلفون أيضًا بعين الاعتبار عملية الاستعراض الأخيرة التي قام بها (اسم البلد) عن طريق (اشر إلى آليات الاستعراض الأخرى إن أمكن).

1. الملخص التنفيذي:

1) أهم النتائج والتوصيات الواردة في التقرير وتتفق معها
2) أهم المجالات التي تختلف معها وأسباب ذلك
3) تقييم عام لجودة عملية الاستعراض والتقرير
4) توصيات لمتابعة تقرير الاستعراض

2. تقييم عملية الاستعراض في (اسم البلد)

قيّم مدى اتسام عملية الاستعراض بالشفافية والشمول الكافيين. وابد تعليقاتك على المعلومات المقدمة حول العملية في الملخص التنفيذي أو في تقرير الاستعراض الكامل. ويمكنك استخدام الجدول الوارد في الملحق 3 لضمان الاستعراض الشامل للقضايا.

3. جودة المعلومات وإتاحتها

قيم جودة المعلومات الواردة في الملخص التنفيذي أو في تقرير الاستعراض الكامل. وأضف تعليقك على إتاحة هذه المعلومات للجمهور. (راجع الملحق 3 للاسترشاد بالأسئلة).

4. نتائج التقرير بشأن الإطار القانوني ونظام الإنفاذ أو تطبيق القواعد والسياسات

قيم جودة وكفاية النتائج حول بلدك في الملخص التنفيذي أو تقرير الاستعراض الكامل. هل تمت تغطية جميع المجالات المهمة؟ هل تم التغاضي عن الممارسات الجيدة أو أوجه القصور المهمة؟

أ. الإطار القانوني

هل يغطي تقرير استعراض الاتفاقية جميع القضايا المهمة المتعلقة بتنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض؟ هل تتفق مع تفسير وتقييم الأحكام القانونية كما يورد تقرير الاستعراض؟ إن كانت الإجابة بلا، اذكر أسباب اختلافك معها (راجع الملحق 3 للاسترشاد بالأسئلة حول بعض المواد من الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية).

لعلك تود الاطلاع على نتائج التقرير بشأن جميع المواد التي يغطيها الاستعراض أو التركيز على بعضها فقط.

ب. نظام الإنفاذ أو تطبيق القواعد والسياسات

هل تغطي الملاحظات الواردة في تقرير استعراض الاتفاقية جميع القضايا المتعلقة بنظام الإنفاذ أو تطبيق القواعد والسياسات؟ هل تتفق مع النتائج؟ إن كانت الإجابة بلا، اذكر أسباب ذلك.

1. الإحصائيات والسوابق القضائية

هل تختص الإحصائيات ذات الصلة الواردة بالتقرير بتنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض، مثل إحصائيات بشأن العقوبات الجنائية والمدنية والإدارية وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة؟ أم إحصائيات بشأن العمل الوقائي مثل التدريب على مدونة السلوك، وإقرارات الذمة المالية، وطلبات الشراء، والطلبات المتلقاة بشأن الحصول على المعلومات والاستجابة لها، إلخ؟ وهل هي محدثة ودقيقة؟

وهل تتضمن تقارير استعراض الاتفاقية معلومات حول نماذج السوابق القضائية؟ هل هناك سوابق قضائية رئيسية حدثت مؤخرًا لم يتم ذكرها؟

2. استقلالية موارد الوكالات المسؤولة ومهاراتها

هل تغطي ملاحظات تقرير استعراض الاتفاقية جميع القضايا المعنية باستقلالية موارد ومهارات نظام الإنفاذ أو تطبيق القواعد والسياسات؟

3. قضايا مؤسسية أخرى

هل تغطي ملاحظات تقرير استعراض الاتفاقية جميع القضايا المؤسسية الأخرى المتعلقة بتنفيذ المواد الخاضعة للاستعراض؟

5. توصيات التقرير

قيم جودة التوصيات المقدمة وكفايتها. هل جميع المجالات المهمة مشمولة؟ هل التوصيات المهمة قد تم التغاضي عنها؟

اضف توصياتك الخاصة بشأن القضايا ذات الأولوية إن لم يذكرها تقرير الاستعراض.

6. احتياجات المساعدة التقنية

قيم التوصيات، إن وجدت، بشأن احتياجات المساعدة الفنية. أشر أيضًا إلى إمكانية تلبية بعض من هذه الاحتياجات من قبل منظمات المجتمع المدني أم لا.

الملحق 5: نموذج لخطاب موجه إلى مسؤولي الحكومة بطلب نشر تقرير الاستعراض القطري الكامل

إلى: (اسم الشخص أو المكتب المختص في الوكالة أو الوزارة).

السيد/السيدة _____ (أو) إلى من يهمه الأمر

لقد قرأت/قرأنا *(إذا كانت أكثر من منظمة هي الموجهة للخطاب)* باهتمام بالغ الملخص التنفيذي لاستعراض النجاحات والتحديات التي واجهت (اسم البلد) في تنفيذ فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تغطي (التجريم والإنفاذ والتعاون الدولي/ التدابير الوقائية واسترداد الموجودات) *(حسب طلبك تقرير دورة الاستعراض الأولى أم الثانية)*. وقد صدر هذا الملخص في الدورة الخمسية (الأولى/ الثانية) لعملية استعراض الاتفاقية، ويرد على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. (الرابط مذكور في نهاية هذا الخطاب). ومن سوء الحظ، لم (أتمكن/ نتمكن) من الدخول على موقع عام للحصول على نسخة كاملة من تقرير الاستعراض الكامل الذي يعمل كأساس للملخص التنفيذي.

و(أنا أكتب/ نحن نكتب) إلي سيادتكم بالنيابة عن (اسم منظمة/ منظمات المجتمع المدني) من أجل طلب نسخة من تقرير استعراض الاتفاقية الكامل لـ(اسم البلد) في نسخته الإلكترونية أو المطبوعة *(إذا كان لديك تفضيل واحد فقط فاطلب التقرير في نسخة واحدة فقط)*.

كما (أكتب/ نكتب) إلى سيادتكم للاستفسار عما إذا كانت حكومة (اسم البلد) قد اتخذت خطوتين مهمتين لإتاحة النتائج الكاملة لعملية استعراض الاتفاقية للجمهور. و(سأكون/ سنكون) في غاية الامتنان إن تكرمت بإطلاعي/ بإطلاعنا على كون الحكومة قد قامت بالآتي أم لا:

- إعلام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشر تقرير الاستعراض الكامل، خصوصًا أن هذا قد قام به عدد متزايد من الحكومات.
- نشر تقرير الاستعراض الكامل والملخص التنفيذي على موقع وطني يسهل الاطلاع عليه. وسيكون من المفيد إذا كان التقرير قد نشر بلغتنا/ لغاتنا المحلية ووضع على صفحة موقع حكومي مخصصة لعملية استعراض الاتفاقية. ففي الوضع المثالي، يجب أن تشير صفحة الموقع إلى الخطوات التي تخطط الحكومة لاتخاذها لمتابعة تنفيذ توصيات التقرير.

وقد راجعنا التقارير القطرية الكاملة للاتفاقية المنشورة بالفعل لبلدان أخرى ووجدناها تقدم معلومات قيمة حول تشريعات وممارسات (التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي/ التدابير الوقائية واسترداد الموجودات) *(حسب ما إذا كنت تطلب تقرير دورة الاستعراض الأولى أو الثانية)* في البلدان المعنية. وعلى الرغم من أن الملخصات التنفيذية تتضمن النتائج الرئيسية لعمليات الاستعراض، إلا إن التقرير الكامل يقدم المعلومات الكافية بشأن الموضوع الخاضع للاستعراض.

وتنص الاتفاقية نفسها على أن الشفافية ومشاركة المجتمع المدني كجزء من مكافحة الفساد. ومن شأن نشر التقرير الكامل أن يمثل خطوة نحو دعم هذه الأهداف وأن يضع بلدنا في مكانة إيجابية للغاية تؤكد أخذ هذه الالتزامات على محمل الجد.

وقد نجحت الحكومة في دعم إتمام التقرير الرسمي الأول بشأن تنفيذ (اسم البلد) الاتفاقية، ونحن ممتنون لهذا الإنجاز. ونرى خطوة مهمة إضافية لإظهار التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاقية تتمثل في ضمان نشر التقرير الكامل.

ويسعدنا أن نناقش مع سيادتكم شخصيًا مسألة نشر التقرير الكامل.

مع خالص تحياتنا

(الاسم) (اللقب) (المنظمة)

ملحوظة: *(لعلك ترغب في إرسال نسخ من الخطاب إلى عدد من المؤسسات)*.

المراجع: راجع الملخص التنفيذي لـ(اسم البلد) في:

www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-profile/index.html

الملحق 6: إرشادات للتقدم بطلب رسمي بتفعيل حرية تداول المعلومات

لدى العديد من البلدان التي انتهت من تقارير مراجعتها تشريعات سارية تستوجب حرية تداول المعلومات. وقد تكفل هذه القوانين الإفصاح عن المعلومات سواء على نحو تفاعلي (بناء على طلب) أو استباقي (النشر دون طلب).

طلب الحصول على المعلومات

قدم طلب الحصول على المعلومات لحكومتك. ويجب أن تكون عملية الحصول على التقرير الكامل عملية مباشرة من خلال الإجراء العادي للتقدم بطلب الحصول على المعلومات (كل بلد لديه آلياته؛ فالبعض به عمليات عبر الإنترنت والآخر به عمليات ورقية أو كلتاهما). ويجب أن تحتفظ ببعض الأدلة لتقديمك طلبًا بالحصول على المعلومات مثل إيصال، أو إيصال بريد مسجل، إلخ.

وباستثناء قلة قليلة من البلدان، لا توجد حاجة لشرح أسباب الطلب. غير أننا نقترح، للحيلولة دون رفض الطلب، ذكر توصيف قصير عن أسباب حاجتك للتقرير. ولا يتعين أن تستطرد في تفاصيل أسبابك، ولكن تعامل مع المسألة على أنك من باب اللياقة تقوم بذلك. ثم أرسل الطلب إلى الهيئة العامة التي تتمتع بصلاحية توفير هذه المعلومات. وربما تكون هي نفس الهيئة التي توجد بها جهة الاتصال.

وإذا كان رد الهيئة العامة على الطلب هو عدم نشر التقرير لأن هذا الأمر لا تقتضيه آلية استعراض الاتفاقية، عليك أن تسعى نحو مزيد من الإنصاف بأن تقول إن قوانين حرية تداول المعلومات لم تضع مثل هذا الإعفاء في اعتباراتها؛ فالمعلومات يجب أن يحتفظ بسريتها فقط في نطاق الإعفاءات التي تكفلها أحكام قانونية دقيقة ومحددة.[54]

[54] ابحث أولاً فيما إذا كان لدى بلدك قانون لحرية تداول المعلومات وما الإعفاءات الواردة فيه على الموقع التالي: www.freedominfo.org/2012/10/93-countries-have-foi-regimes-most-tallies-agree/؛ وفي

ويكفل كل من قوانين حرية تداول المعلومات حق الرجوع القانوني من أجل التعويض عن الرفض. وقد يتمثل ذلك في شكل طعن إداري عادي، أو إجراء تقوم به لجنة المعلومات (أو رئيسها)، أو يقوم به أمين المظالم، وفي بعض البلدان، تتاح إجراءات المحاكم مباشرة في هذا المجال. وعليك أن تقرر حسب كل سياق ما الخيار الأفضل لموقفك. فإن لم تبدِ الهيئة العامة المقدم إليها الطلب أي رد فعل، يمكنك الاتصال بهم بعد انتهاء الموعد النهائي المحدد للرد، واطلب تحديد موعد إن كانت هناك حاجة لذلك، أو أرسل لهم تذكيرا تكرر فيه طلبك.

وإن لم يكن للبلد قانون أو قرار بشأن حرية تداول المعلومات، لا تزال هناك فرصة لطلب هذا التقرير. ففي العديد من البلدان، هناك أحكام دستورية بعينها بشأن حرية تداول المعلومات. كما يمكن لأحكام حرية التعبير أو الحق في الالتماس أن تستوجب أيضًا حق الحصول على المعلومات. وقد صدقت معظم الدول أيضًا على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تتضمن إمكانية تقديم طلب بالحصول على معلومات عامة.[55] وتتضمن الاتفاقية (المادة 13) حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد، وتلقيها، ونشرها، وتعميمها – ما يجب أن يكون نافذًا في النظام القانوني الوطني. وكل هذه المصادر القانونية تتيح للمواطنين طلب التقرير والحصول عليه وتعميمه.

وإن لم يكن هناك قانون لحرية تداول المعلومات في بلدك من شأنه أن يحدد الإجراءات في حالة الرفض، وفي ظل عدم رد حكومتك سواء بالإيجاب أو بعدم الرد على الإطلاق، يمكنك عندئذ أن تقرر رفع المسألة لعناية المحكمة. وهناك العديد من الأمثلة على قضاة تفهموا أنك لا زلت تملك الحق في طلب هذا النوع من المعلومات. وفي كل بلد، هناك منظمات مجتمع مدني لديها خبرة في هذا المجال بما يمكنها من تقديم النصيحة حول مسألة توافر الإمكانية، كما أن من الخيارات الإضافية إيجاد محامٍ متطوع.[56] وفي أي حال، تمثل جهودك قيمة بالنسبة لإبراز عدم التزام بلدك بالمادة 13 من الاتفاقية، وذلك على المستوى الدولي.

قسم الأخبار على الموقع السابق يمكن أن تجد أيضًا قائمة بالبلدان التي دخلت مؤخرًا إلى حيز النفاذ فيها قوانين بشأن حرية تداول المعلومات.

[55] فيما يلي قائمة بالصكوك الدولية المعنية: www.right2info.org/international-standards.

[56] منظمات المجتمع المدني المعنية بحرية تداول المعلومات: www.foiadvocates.net/en/members; Pro bono networks: www.islp.org/content/law-firm-pro-bono-docket; www.pilnet.org/index.php?option=com_content&view=article&id=34&Itemid=55

وقد تختلف القواعد الإجرائية من بلد لآخر، ولكن عمليًا، حيثما ذهبت، يمكنك أن تجد منظمات مجتمع مدني أو محامين متطوعين باستطاعتهم مساعدتك بشأن طلبك أو عند طلب الإنصاف.

نشر التقرير الكامل على الإنترنت

في عدد كبير من البلدان، توجد التزامات استباقية على الحكومات بشأن نشر المعلومات التي قد تشمل أيضًا تقرير الاستعراض القطرية الكامل. وإلى المدى الذي يتعلق فيه محتوى التقرير بمنظمات المجتمع المدني، والإعلام، ومجتمع رجال الأعمال، إلخ، فمن المهم أن تتيح حكومتك الحصول عليه للجميع. ويعد أفضل الحلول في هذا الشأن نشره من قبل هيئة عامة على موقع على الإنترنت يسهل الوصول إليه، والسماح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشره أيضًا على موقعه.[57]

وإذا تلقيت التقرير الكامل بناء على طلب، فلن تتبقى سوى خطوة واحدة على إقناع الهيئة المسؤولة بنشره على الإنترنت من أجل المصلحى العامة. وفي أي حال من الأحوال، ما لم تكن قد التزمت بالحفاظ على سرية الوثيقة، فلك مطلق الحرية في نشرها وتعميمها، حيث أن القانون الدولي يعطيك هذا الحق.[58]

---

[57] هيلين داربيشير، *الشفافية الاستباقية: مستقبل الحق في تداول المعلومات؟ استعراض للمعايير، والتحديات، والفرص*، (واشنطن دي سي: البنك الدولي، غير محدد)، Helen Darbishire, *Proactive Transparency: The Future of the Right to Information? A Review of Standards, Challenges,and Opportunities,* (Washington DC: World Bank, n.d.), http://siteresources.worldbank.org/WBI/Resources/213798-1259011531325/6598384-1268250334206/Darbishire_Proactive_Transparency.pdf.

[58] اختر من أحكام الاتفاقيات الدولية التالية بناءً على ما ينطبق منها على بلدك؛ فكل منها يكفل الحق في نقل المعلومات أو تعميمها: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 تنص على الحق في الحصول على المعلومات؛ الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب، المادة 9 تنص على الحق في الحصول على المعلومات؛ الاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان، المادة 13 تنص على الحق في الحصول على المعلومات؛ الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان، المادة 10 تنص على الحق في الحصول على المعلومات.

الملحق 7: المناصرة من أجل التصديق على الاتفاقية

في البلدان التي لم يتم فيها التصديق على الاتفاقية بعد، من الضروري أن تعتمد منظمات المجتمع المدني ما يلزم من جهود المناصرة الفعالة حتى تتخذ حكوماتها الإجراء اللازم. وترد قائمة بالبلدان التي وقعت و/ أو صدقت على الاتفاقية على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.[59]

وإن لم تكن الاتفاقية قد تم التصديق عليها في بلدك، عليك التركيز على الخطوات التالية لتشجيع التصديق عليها:

بحث عملية التصديق أو الانضمام في بلدك

تتنوع عمليات التصديق، وهي واردة في القانون الوطني. وعمومًا، تتطلب هذه العمليات موافقة الهيئة التشريعية الوطنية ورأس الدولة. وربما يشترط أيضًا النشر في الجريدة الرسمية. وفي العديد من البلدان، توجد قاعدة أو ممارسة تقتضي وجوب قيام الحكومة قبل التصديق بإجراء التغييرات اللازمة في الإطار القانوني الوطني حسبما تقتضيه الاتفاقية.

تحديد المرحلة التي بلغتها الحكومة وأي عوائق تعرقل إتمام العملية

يجب أن تتيح المعلومات إحدى الوزارات المسؤولة أو أكثر، مثل وزارة الخارجية، أو العدل، أو الداخلية، أو من مكتب الرئاسة أو رئاسة الوزراء، أو من اللجان البرلمانية المناسبة.

---

[59] وضع التوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها،
www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html

تحديد الأطراف المعنية الرئيسية

سيكون من اللازم تحديد أي المؤسسات تتحمل مسؤولية عملية التصديق، وإن أمكن، وأي الأفراد مع هذه المؤسسات. ولا تنسَ النظر في إمكانية تكوين تحالفات محتملة مثل الشركاء من منظمات المجتمع المدني الأخرى أو من شركاء القطاع الخاص. كما يمثل ضغط النظراء من الحكومات أو من البلدان الأخرى مجالاً أخرى للفائدة.

يمكنك إيجاد أمثلة للأنشطة ونماذج للخطابات والأخبار الصحفية في تقرير *اتفاقيات مكافحة الفساد في أفريقيا – دور المجتمع المدني في تنفيذها*.[60]

[60] منظمة الشفافية الدولية، اتفاقيات *مكافحة الفساد في أفريقيا – دور المجتمع المدني في تنفيذها*، (برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2007)، ص 67-70، www.uncaccoalition.org/learn-more/resources/finish/9-sample-advocacy-materials/5-africa-advocacy-guide-english-2007.

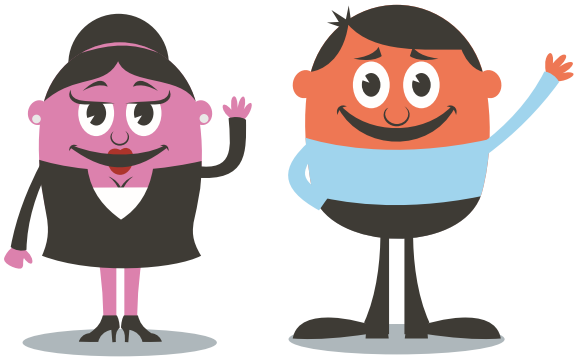

ائتلاف منظمات المجتمع المدني الداعمة
لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
Alt-Moabit 96
10599 Berlin
Germany

info@uncaccoalition.org
www.uncaccoalition.org

twitter.com/uncaccoalition

منظمة الشفافية الدولية
الأمانة الدولية
Alt-Moabit 96
10559 Berlin
Germany

هاتف: 200 38 34 – 30 – 49+
فاكس: 12 39 70 34 – 30 – 49+

ti@transparency.org
www.transparency.org

blog.transparency.org
facebook.com/
transparencyinternational
twitter.com/anticorruption